مجلّة الجامعة الإسلاميّة – ملحق العدد ١٨٣ (الجزء الخامس عشر)

قَوَاعِدُ التَّوْجِيهِ فِي كِتَابِ اللُّمَعِ لِابْنِ جِنِّي

إِعْدادُ:

د. زياد أبو سمور

أستاذ اللغة والنحو المشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة فرع ينبع

الملخص

تتمثل قواعد التوجيه في مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها النحوي من أجل الوصول إلى حكم ما أو الاستدلال على صحة مذهب ما، أو نفيه.

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم قواعد التوجيه التي استعان بها ابن جني في كتابه اللمع، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقع في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تحدث المبحث الأول: عن قواعد الدليل المختصة بالسماع كالكثرة والاستعمال أو الضرورة والشذوذ، وتناول الثاني: الحديث عن قواعد الدليل المختصة بالقياس والأصل والعلة، وغيرها من القواعد التي تظهر مدى قدرة ابن جني في توظيف هذه القواعد للاستدلال على صحة المذهب الذي ينادي به.

المقدمة

تعدُّ قواعد التوجيه مظهرًا من مظاهر التفكير النحوي الذي امتاز به النحاة قديمًا وحديثًا، لما له من أهمية بالغة في توجيه الأحكام النحوية المختلفة من جهةٍ، ولما له من أثر كبير في نمو الخلاف النحوي بين النحاة من جهة أخرى.

ومما لا ريب فيه أنّ قواعد التوجيه عند النحاة برزت ملامحها مع نضوج فكرة التعليل وتطورت مع تطور حركة التأليف النحوي، من حيث كون النحو العربي عبارة عن مجموعة من العلاقات النحوية المترابطة والمتداخلة، وهي بحد ذاتها قائمة على التعليل الذي يسعى إليه النحوي لحاجته الماسة إلى تأصيل قواعده وضبطها وفق معاير تفسر هذه العلاقات المتداخلة تارة، وتظهر درجة الاختلاف بينها تارة أخرى، وللحفاظ على الاطراد في القاعدة والحكم النحوي تارة ثالثة، وعليه فمصدر التعليل النحوي هو قواعد التوجيه لكونها تمثل الغايات التي يسعى إليها النحوي من التعليل.

لذلك نجد سمة التعليل وتوجيه الأحكام طاغية في معظم مصنفاتهم، فالنحوي – إذن – يميل في كثير من الأحيان إلى استعمال مثل هذه القواعد، إما من أجل الوصول إلى حكمٍ ما، أو الاستدلال بها على صحة مذهب ما. إذ شكلت هذه القواعد ظاهرة بارزة عند معظم النحاة، ومعيارًا اعتمدوا عليه فيما يتناولونه من مسائل وقضايا نحوية عدة.

ويعدُّ ابن جني من أبرز العلماء الذين اهتموا في مصنفاتهم بمثل هذه القواعد، التي تظهر واضحة جلية في معظم كتبه، إذ عكست لنا هذه

القواعد طبيعة تفكيره اللغوي ومنهجه العلمي، لكونها نموذجًا واضحًا لما وصلت إليه تلك القواعد من درجة الكمال والنضوج، ولهذا العالم مؤلفاتٌ كثيرةٌ تعدُّ من ((أنفع المصادر العربية القديمة لفهم حقيقة النحو العربي، وتفهم أسراره، والتعرف إلى ذلك الميزان العقلي الراجح، الذي كان يزن به النحاة آراءهم))(١). وقد آثرنا دراسة هذا الموضوع في كتابه " اللمع في العربية " لكونه ميدانًا تطبيقيًا لكثيرٍ مما بثه ابن جني في كتبه من جهةٍ، والعمل النحوي الوحيد المباشر له في هذا المضمار من جهةٍ أخرى، والناظر في هذا المصنف يجده يزخر بهذه القواعد التي ارتكز عليها ابن جني في معظم توجيهاته وتعليلاته؛ لذا ارتأت الدراسة أن تنهض بالحديث عن قواعد الأدلة عنده لما لها من أثر بارزٍ وواضحٍ في طبيعةِ تفكيره النحوي. وللكشف عن مدى قدرة هذا العالم في توظيف تلك القواعد خدمة للعربية.

أما الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع فقد اهتم العلماء بقواعد التوجيه اهتمامًا واضحًا، وأفردوا له دراسات خاصة، منها: قواعد التوجيه عند سيبويه، وضحة الميعان، بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١١م، وقواعد التوجيه في النحو العربي، عبد الله الخولي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، وقواعد التوجيه في النحو العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري، فارس السعود، رسالة ماجستير،

(١) محمد أسعد طلس، أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ٣٠، ج ٤، ١٩٥٥م، ٦١٥

جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٩م، وغيرها من الدراسات، إلَّا أنَّنا لم نعثر على دراسة واحدة بعينها تتناول قواعد الأدلة عند ابن جني في كتاب من كتبه، لذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم قواعد الأدلة التي استعان بها ابن جني في كتابه اللمع، وذلك من خلال تتبع هذه القواعد في ثنايا كتابه، ومحاولة بسط الحديث عنها ومناقشتها من خلال تقصي آراء العلماء فيها، وقد اقتضت الدراسة أن تقع في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تحدث المبحث الأول: عن قواعد الدليل المختصة بالسماع كالكثرة والاستعمال أو القلة والندرة أو الشذوذ والضرورة، وتناول المبحث الثاني: الحديث عن قواعد الدليل المختصة بالقياس والأصل والفرع كعلة رفع المضارع واختصاص الجرّ بالاسم والجزم بالفعل وغيرها من القواعد التي تظهر مدى قدرة ابن جني في توظيف هذه القواعد للاستدلال على صحة المذهب الذي ينادي به.

المبحث الأول: قواعد الدليل الخاصة بالسماع

تعدُّ قواعدَ الدليل والاستدلال منبعًا ثرًا عند كثير من العلماء؛ إذ لعبت فيه هذه القواعد دورًا كبيرًا في الوصول إلى الحكم، الذي هو مدار اهتمام النحاة، وتختلف هذه القواعد باختلاف منابعها؛ فمنها ما يختص بالسماع كالكثرة والاستعمال أو القلة والندرة أو الشذوذ والضرورة، وقد مثلت هذه القواعد ركيزة مهمة عند ابن جني، إذ ارتكز عليها كثيرًا في بناء الحكم النحوي وتوجيهه وفقًا لما يراه، من أهم تلك القواعد التي عرضها في كتابه:

أولًا: الأصل المرفوض:

– ذكر ابن جني أنّ "حتَّى" قد تأتي بمعنى: " إلى أنْ " فإنْ قلتَ: لانتظرنَّهُ حتى يقدمَ، بمعنى: إلى أنْ يقدمَ، وتقديره في الإعراب: حتى أنْ يقدمَ، إلَّا أنَّهُ لا يجوز إظهار " أنْ" هاهنا لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ[(١)]. والنصب بعدها بأنْ المضمرة وجوبًا على مذهب البصريين [(٢)]، "فحتَّى " في الأصل

(١) ينظر ابن جني، اللمع في العربية، ص٦٣.

(٢) ينظر الأخفش، معاني القرآن، ١٢٧/١، والزجاج، معاني القرآن وأعرابه، ٢٠١/١ وابن الوراق، علل النحو، ص١٩٣–١٩٤، والزمخشري، المفصل، ص ٢٤٦، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٥/٢، و ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٣٠، وشرح التسهيل، ٣٤٦/٣ وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٣٤٧/١ وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١/ ٢٣٥–٢٣٦، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٥٩، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ٥٥٤، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٤٤/١، وابن عقيل، =

تعدُّ حرفَ جرٍّ عند سيبويه، ويأتي الفعلُ المضارعُ بعدها منصوبًا بأنْ مضمرة، لا يجوز إظهارها، لأنّ "حتّى" صارت لطولها بدلًا من اللفظ بأنْ. (١) **وعدَّ بعض النحاة إظهار "أنْ" هنا لحنًا لا يجوز القيام به لكونه أصلًا مرفوضًا** (٢).

وعلّل الفارسي عدمَ ظهور "أنْ" هنا بقوله: ((وذلك أنّ "حتَّى" هذه هي الجارة للاسم في نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾(٣)**. وإذا ثَبُتَ أنّها الجارة للاسم لم تعمل في الفعل شيئًا، وإذا لم تعمل فيه، والنصب يقتضي عاملًا له، ثَبُتَ أنّه بإضمار "أن"))** (٤).

واختار ابن مالك رأي البصريين معللًا ذلك بقوله: ((لأنَّه لو كانت "حتى" هي الناصبة للفعل للزم؛ إما حسن الخفض بالجار المحذوف، وإما كون "حتى" تعمل الجرِّ في الأسماء، والنصب في الأفعال، ولظهر الجارّ قبلها؛ في نحو: لأسيرنَّ حتى تغربَ الشمسُ، كما يظهر قبل "أنْ". فهي إذن حرف جرٍّ، والفعل بعدها نُصِبَ بأنْ لازمة الإضمار، وقد أثر في المعطوف على منصوبها كما قد ذكر، لأنّه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل))(٥)

= المساعد، ٧٩/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٧٣/٢، والأشموني، شرح على الألفية، ٥٥٩/٣،

(١) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢٠١/١، والجزولي، أبو موسى، المقدمة الجزولية، ٣٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣٤٦/٣، وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٣٤٧/١

(٢) ينظر ابن الخشاب، المرتجل، ٢٠٥،

(٣) سورة القدر آية ٥

(٤) الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ٣١٥، وينظر الكلام في ابن هشام، المغني، ١٤٤/١،

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٤٧/٣، وينظر ابن مالك، التسهيل، ٢٣١

ومثَّل السيوطي على كون "أنْ" مضمرة بعدها بقول الشاعر[١]:

حَتّى يَكُـوْنَ عَزِيْـزًا مِـنْ نُفُوْسِـهِم أَوْ أَنْ يبينَ جَمِيْعًا وَهو مُخْتَارُ

في حين ذهب الكسائي وغيره من الكوفيين إلى أنّ الفعل المضارع ينتصب بها نفسها كما أجازوا إظهار " أنْ" بعدها على أنّها جاءت لإفادة التوكيد؛ فقولك: لأسيرنَّ حتى أنْ أصبح القادسية جائز على أنَّ الفعل انتصب بـ "حتى " و"أن" هنا للتوكيد [٢]. ورُدَّ عليهم بأنّ عواملَ الأسماءِ لا تباشرُ الأفعالَ؛ فكيف أنْ تعمل فيها؟ [٣] وفنّدَ الأنباري وغيره قولهم هذا مبينًا: إنّ " حتى" قد عملت في الأسماء الجرِّ؛ فلو عملت في الأفعال النصب للزم أن يكون في كلامنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارةً في الأسماءِ وتارةً في الأفعالِ، وهذا لا نظيرَ له في العربية[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين المحدثين قام بدراسة

(١) ينظر السيوطي، الهمع ١١٢/٤ والبيت من البحر البسيط، بلا نسبة في ابن هشام، المغني، ٧٩٨/٢ والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٣٩٩/١، وعباس حسن، النحو الوافي، ٣٥٠/٤.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في: العكبري، اللباب، ٤٤/٢و ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٤٦/٣ وابن القواس، شرح ألفية، ١/ ٣٤٥ والمالقي، رصف المباني، ٢٥٩، و، والمرادي، الجنى، ٥٥٤، وابن هشام، المغني، ١٤٤/١، وابن عقيل، المساعد، ٧٩/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٧٤/٢ والسيوطي، الهمع، ١١٢/٤، والأشموني، شرح الألفية، ٥٦٠/٣،

(٣) ينظر ابن جني، الخصائص، ٢٠٤/١

(٤) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٤٧٧ وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ٥٥

استقصائية للنصوص الواردة ضمن عصور الاحتجاج النحوي التي تشير إلى جواز إظهار "أن" بعد "حتى" وخلصت دراسته لتلك النصوص إلى أنّ إظهار " أنْ" بعد حتى الناصبة للفعل المضارع ليست من الأصول المرفوضة كما رأى البصريون، ولم يستبعد الباحث كون " أنْ" في مثل هذه النصوص زائدة على رأي الكوفيين، والفعل المضارع منصوب بـ" حتى" أو أنّها هي الناصبة على رأي البصريين[1].

ثانياً - حمل السماع على الضرورة الشعرية:

– قال ابن جني في باب "كان وأخواتها" إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، جعلت اسم "كان" معرفةً وخبرها نكرةً، فتقول: كان عمرو كريمًا[2]**، لأنّ الأصلَ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبر**[3]**، و هذا ما ينبغي أن يكون عليه الكلام في العربية** [4]**، فالأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً؛ لأنَّه معتمدُ البيان، والبيانُ لا يحصل بالمجهول**[5]**، أمَّا أن تجعل المبتدأ نكرةً**

(١) ينظر شريف النجار، الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية، ١٠٩، وينظر ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ٣٤٦/١

(٢) ينظر، ابن جني، اللمع، ٣٧

(٣) ينظر ابن مالك، التسهيل، ٤٦والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٦١/٢

(٤) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ٦٥/١، ٨٣ والزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو، ٤٥والفارسي، أبو علي، الإيضاح، ٩٨، وابن أبي الربيع، البسيط، ٧١١/٢، والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٠٥/١

(٥) ينظر الجرجاني، المقتصد ٣٠٥/١-٣٠٦، والعكبري، اللباب، ١٢٥/١، والجزولي، حاشية المقدمة الجزولية، ٩٣وابن عقيل، المساعد، ٢١٦/١،

والخبر معرفةً؛ فهذا يعدُّ قلبًا لما وضع عليه الكلام[١]، لإخلاله الغرض الموضوع لأجله [٢]، فلا يجوز أن تقول: كان كريم عمرًا، إلَّا في الضرورة الشعرية [٣]، لأنّ المعنى يؤول إلى شيء واحد[٤] ومما حُمِلَ على الضرورة الشعرية عند ابن جني قول القطامي:

قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضُـبَاعَا وَلَا يَـكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الوَدَاعَـا[٥]

فجعل موقعًا وهو نكرة اسمها والوداع وهو معرفة خبرها [٦]. ولم يجز ذلك في سعة الكلام لعدم الاضطرار إليه في تصحيح الوزن أو إقامة القافية[٧]. وعليه فالأصلُ في المبتدأ التعريف لأنَّه المسند إليه، فحقُّه أن يكون معلومًا لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد[٨]، والأصلُ في الخبر التنكير لأنّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه

(١) ينظر ابن السراج، الأصول ٦٧/١، والجرجاني، المقتصد ٣٠٦/١، وابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ٣٣١/١

(٢) ينظر الجزلي، حاشية المقدمة الجزولية، ٩٣،

(٣) ينظر ابن جني، اللمع، ٣٧، وابن السراج، الأصول ٦٧/١، وابن هشام، المغني، ٥٢٤/٢

(٤) ينظر ابن السراج، الأصول، ٨٣/١،

(٥) البيت من البحر الوافر، وهو للقطامي في: القطامي، الديوان، ٢٥٨، وسيبويه، الكتاب، ٢٤٣/٢، والفارسي، الإيضاح، ٩٨والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، ٣٢٩، والزمخشري، المفصل، ٢٦٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩١/٧،

(٦) ينظر ابن جني، اللمع ٣٧، وابن أبي الربيع، البسيط، ٧١١/٢

(٧) ينظر الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ٩٨

(٨) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ٩٣،

التنكير، فَرُجِّحَ تنكير الخبر على تعريفه من جهةٍ[1]، ومن حيث إنّ المعرفة لو كانت مسبوقة بمعرفة لحدث توهم من حيث كونهما موصوفًا وصفة، لذلك فإنّ مجيء الخبر نكرةٌ يدفع ذلك التوهم، فكان أولى جعل التنكير في الخبر أصلًا من جهةٍ ثانيةٍ[2].

– ومنه قول ابن جني إذا جاز الإتيان بالضمير المتصل فهو من باب أولى من المنفصل فتقول: رأيْتُكَ، ولا تقول: رأيْتُ إيَّاك، وربَّما جاء ذلك في الضرورة الشعرية قال الراجز:[3]

إلَيْـكَ حَتَّى بَلَغَـتْ إيَّـاكـا

يريد حتى بلغتك[4]، وقد عدَّهُ العلماء من باب "الضرورة الشعرية "لأنّ الشاعر لمَّا اضطر جعل المنفصلَ مكانَ المتصل[5]. إذ قال ابن

(١) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٩/١، ٣٣٨، والسيوطي، الهمع، ٢٧/٢، ٩٤،

(٢) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٧٩/١،

(٣) ينظر ابن جني، اللمع ٧٧ والرجز لحميد بن الأرقط في: سيبويه، الكتاب، ٣٦٢/٢، وابن السراج، الأصول، ٢/ ١٢٠، وابن جني، الخصائص ٣٠٧/١، و١٩٤/٢، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ٣٧٧، والأنباري، أسرار العربية، ١٦٩، والإنصاف، ٥٥٩، وابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ١٩/٢وابن مالك، شرح التسهيل ١٤٥/١، والمالقي، رصف المباني، ٢١٧، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضَرب، ٢٤٤٥، والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ٢٨٠/٥–٢٨١

(٤) ينظر ابن جني، اللمع ٧٧.

(٥) ينظر في سيبويه، الكتاب، ٣٦٢/٢، وابن السراج، الأصول، ٢/ ١٢٠، وابن جني، الخصائص ٣٠٧/١، و١٩٤/٢، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ٣٧٧، والأنباري، الإنصاف ٣٦٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠٢/٣.

يعيش: ((فإنّه وضع إيَّاك موضع الكاف ضرورةً، والقياس بلغتك، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول تقديره: حتى بلغتك إيَّاك،))[١] وردّ عليه هذا التقدير لكونه لا يخرج من باب "الضرورة "سواء أراد به التأكيد أو البدل؛ لأنّ حذف المؤكد أو المبدل منه يعدُّ من الضرورات، فهو بذلك لم يخرج من ضرورة إلَّا إلى أقبح منها[٢].

وذكر ابن جني في باب (النداء) أنَّكَ تقول: "اللهم اغفر لي" وأصله "يا الله اغفر لي"، وقد حذف حرف النداء من أوله وعُوِّضَ منه بالميم المشددة في آخره، ولا يجوز الجمع بين الألف واللام وحرف النداء إلَّا في الشعر للضرورة، ومنه قول الراجز:[٣]

إِنِّـــي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــولُ يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

وقد استدل به على صحة مذهب البصريين القائل بأنَّها عوضٌ من حرف النداء المحذوف[٤]، حيث لا يجوز الجمع بينها إلَّا في الضرورة الشعرية[١]،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١٠٢/٣، وينظر رأي الزجاج في الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب ٣٣٧، والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ٢٨١/٥

(٢) ينظر الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ٣٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل ١٠٢/٣ والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ٢٨١/٥.

(٣) ينظر ابن جني، اللمع، ٨٣، والبيت من البحر الرجز، مختلف في نسبته قيل لأمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش، ينظر المبرد، المقتضب، ٢٤٢/٤، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ٤١٩/١، والأنباري أسرار العربية ٢٣٢، والإنصاف ٢٩١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢٤٠٠، والسيوطي، الهمع ٦٤/٤، والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ٢٩٥/٢، وأميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٨٢/١٢-٨٣،

(٤) ينظر ابن جني، اللمع، ٨٣، والفارسي، أبو علي، المسائل الشيرازيات، ١٧٨، والأنباري، الإنصاف ٢٩٠ -٢٩١، ٢٩٤، وابن مالك، التسهيل، ١٨١ والمالقي، رصف المباني، =

لأنَّه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض منه[٢]، في حين أجاز الكوفيون الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء، وعندهم أنّ الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدَّروها (أمنا بخير)[٣]، واحتجوا على ذلك بأنَّ الاختصار من سمات كلام العرب[٤]، وقد ردّ على الكوفيين بأنَّ الأصل لو كان كما قالوا لما جاز استعماله إلَّا فيما يؤدي هذا المعنى، لكنَّه قد جاء في غير ذلك[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[٦]، كما أنَّه يجوز التصريح

= ٣٧٣، والزبيدي عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ٤٧،

(١) ينظر الزجاج، معاني القرآن وأعرابه ٣٩٣/١، وابن الوراق، علل النحو، ٣٤٣، والزجاجي، الجمل، ١٦٤، والأنباري، الإنصاف ٢٩٠ -٢٩١، ٢٩٤، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ٢٨٩ وابن مالك، التسهيل، ١٨١، شرح التسهيل، ٢٥٤/٣، ٢٥٧ والرضي الاسترابادي، شرح الكافية، ٣٨٤/١ والمالقي، رصف المباني، ٣٧٣، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١، وابن عقيل، المساعد، ٥١١، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٤٧، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٤/٢.

(٢) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٤، والأنباري، الإنصاف، ٢٩١، ٢٩٤، والعكبري، اللباب، ١/ ٣٣٨، والشلوبين، أبو علي، التوطئة، ٢٨٩، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٤٨/١، و٢٠٧/٢، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٣/٢.

(٣) ينظر الزجاج، معاني القرآن وأعرابه ٣٩٣/١، والأنباري، الإنصاف ٢٩٠، والعكبري، اللباب، ٣٣٨/١، والرضي، شرح الكافية، ٣٨٤/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٧٤، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١، وابن عقيل، المساعد، ٥١٠/٢، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٤/٢ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٠٧/٢.

(٤) ينظر الجزولي، أبو موسى، المقدمة الجزولية ١٨٩.

(٥) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٤، والأنباري، الإنصاف ٢٩٢، والمالقي، رصف المباني ٣٧٤.

(٦) سورة الأنفال آية ٣٢.

بأنْ يقال: "اللهم أمنا بخير" ولو كان أصله كذلك لكان مكررًا[١]. وقد سخَّفَ أبو حيان الأندلسي هذا التأويل من الكوفيين واصفًا إيَّاه بأنّه قول لا يحسن التكلُّمُ به لمن عنده علم[٢] ونعته الرضي بأنَّه ليس بالوجه[٣]، إذ رأى أنّ الميم المشددة عوضٌ من حرف النداء المحذوف وقد أُخِّرَتْ تباركًا بالبدء باسم الله تعالى[٤]، كما لا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه، وعلَّل بعض المتأخرين اختيار العرب للميم في التعويض عن حرف النداء "يا" لما بينهما من دلالة، فـ"يا" حرف نداء يفيد التعريف والتخصيص، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حِـمْيَر[٥].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التعويض خُصَّ به لفظ الجلالة "الله" وذلك من باب التأدب مع الله والتعظيم والمحافظة على سلامة الاسم من الحذف حتى قال فيه النضر بن شميل: ((اللهم دعاء لله تعالى بجميع أسمائه))[٦] أي: إنّ الميم فيها دلالة على الجمع في الدعاء الدال على التعظيم والتفخيم[٧].

(١) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٤، والجزولي، أبو موسى، المقدمة الجزولية ١٩٠، والمالقي، رصف المباني، ٣٧٤، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢٢٤/٢.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١، وينظر رأيه في السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٠٧/٢.

(٣) ينظر الرضي، شرح الكافية، ٣٨٤/١، وينظر العكبري، اللباب، ٣٣٦/١.

(٤) ينظر الرضي، شرح الكافية، ٣٨٣/١، وينظر رأيه في: الصبان، حاشية الصبان، ٢١٦/٣.

(٥) ينظر الصبان، حاشية الصبان، ٢١٦/٣، وينظر السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ١٣٤–١٣٥، والحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية، ٨٥–٨٦.

(٦) ينظر قول النضر بن شميل، في: الجزولي، أبو موسى، المقدمة الجزولية، ١٨٩، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٥٤/٤.

(٧) ينظر المالقي، رصف المباني، ٣٧٣–٣٧٤.

ثالثاً - كثرة الاستعمال:

– يقول ابن جني: ((اعلم أنَّك لا تنادي اسمًا فيه الألف واللام، لا تقول: يا الرجل، و لا يا الغلام، لأنّ الألف واللام للتعريف، و"يا" تُحْدِثُ في الاسم ضربًا من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك، إلَّا أنّهم قالوا: يا الله اغفر لي، بقطع الهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصة؛ لكثرة استعماله، ولأنّ الألف واللام صارتا فيه بدلًا من همزة "إله" في الأصل))[1].

وقال في موضع آخر: أما مع لفظ الجلالة في قولنا: "يا الله اغفر لي" فأثبتوها لكثرة الاستعمال، لأنّ الألف و اللام هنا بدل من همزة " إله" في الأصل[2]. وعليه فحرفُ النداء عند البصريين لا يباشر الاسم المعرف بالألف واللام في سعة الكلام، لعدم جواز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة[3]، إلَّا مع لفظ الجلالة "الله" خاصة، لكثرة الاستعمال في

---

(١) ابن جني، اللمع، ٨٢، وينظر المسألة في: الزجاجي، الجمل، ١٥١، الأنباري، أسرار العربية، ٢٣١، والإنصاف، ٢٨٧-٢٨٨، والجزولي، المقدمة الجزولية، ١٨٩، والعكبري، اللباب، ٣٣٤/١وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٥٧/٣، وابن عقيل، المساعد، ٥٠٩/٢، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٤٦-٤٧.

(٢) ينظر ابن جني، اللمع، ١٤٩، وينظر: سيبويه، الكتاب ١٩٥/١، وابن السراج، الأصول، ٣٣١، والعكبري، اللباب، ٣٣٦/١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢٥٧/٣، وابن عقيل، المساعد، ٥٠٩/٢.

(٣) ينظر ابن السراج، الأصول ١/ ٣٣١، والزجاج، معاني القرآن ٩٨/١، والزجاجي، الجمل في النحو، ١٥١، والأنباري، أسرار العربية، ٢٢٩ والإنصاف، ٢٨٧-٢٨٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٨/٢، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١، =

الدعاء فلا يقاس عليه[١]. إذ قال سيبويه: ((واعلم أنَّه لا يجوز لك أن تناديَ اسمًا فيه الألف واللام البتَّة؛ إلَّا أنّهم قد قالوا: "يا ألله اغفر لنا"، وذلك من قبل أنَّه اسم يلزمه الألفُ واللامُ لا يُفَارِقَانه، وكَثُرَ في كلامهم فصارَ كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف))[٢].

والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم جوزوا قطع الهمزة[٣]، لأنّ الألف واللام صارتا فيه بدلًا من همزة "إله" في الأصل[٤]. وما ورد في الشعر حملوه على الضرورة[٥]، في حين أجاز الكوفيون ذلك مطلقًا[٦].

= والأزهري، خالد، التصريح، ٢/٢٢٣.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥، والزجاج، معاني القرآن وأعرابه، ١/٣٩٣، وابن الوراق، علل النحو ٣٤١، والزمخشري، المفصل ٤١، والأنباري، أسرار العربية، ٢٣١، والعكبري، اللباب، ١/٣٣٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٥٧، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٤٦، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٢٠٨ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/١٣٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥ وينظر كلام سيبويه في ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٩.

(٣) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٣، والأنباري، أسرار العربية، ٢٣١.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ٢/١٩٥، والأنباري، أسرار العربية، ٢٣١، والإنصاف، ٢٨٧–٢٨٨، والجزولي، المقدمة الجزولية، ١٨٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٥٧، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢١٩١ وابن عقيل، المساعد، ٢/٥٠٩، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٤٦–٤٧، الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/٢٢٣.

(٥) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٢، والعكبري، اللباب، ١/٣٣٥، وابن مالك، التسهيل ١٨١، وشرح التسهيل، ٣/٢٥٤–٢٥٥، وابن عقيل، المساعد، ٢/٥٠٢–٥٠٣، والصبان، حاشية الصبان ٣/٢١٥.

(٦) ينظر العكبري، اللباب، ١/٣٣٥، وابن مالك، التسهيل، ١٨١، وشرح التسهيل، ٣/ =

وعلَّل ابنُ يعيشَ عدمَ الجمعِ بين حرف النداء والألف واللام بأمرين؛ أحدهما "ما ذكره ابن جني من أنّ الألف واللام تفيدان التعريف، وحرف النداء يفيد التخصيص، لذلك استغني بأحدهما عن الآخر، والثاني: ((أنّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين))[1].

واعترض الرضي على علة عدم جواز الجمع بين حرف النداء والألف واللام بقوله: ((وقال بعضهم إنَّما لم يجمعوا بينهما، كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظرٌ، لأنّ اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة؛ لا يُسْتَنْكَر، كما في: لَقد، وألا إنّ، على ما يجيء في موضعيهما، قالوا: وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، ويا عبد الله، ويا أنت، ويا ألله؛ بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما)) [2]، **ورأى الرضي أنّهُ أنّما جاز هذا النداء لأنَّه مختصٌّ بلفظ الجلالة (الله)، وذلك لاجتماع أمرين في هذه اللام؛ أحدهما لزومها للكلمة فلا يقال "لاه" إلَّا نادرًا، والثاني: كونها بدلًا من همزة "إله" فلا يجمع بينهما إلَّا قليلًا**[3]. **أضف إلى ذلك أنّ هذا الاسم اختص بأشياء لا تجوز في غيره: ((كاختصاص مُسمَّاه تعالى؛ وخواصه في: اللهمَّ، وتالله، و آلله، وها الله ذا، واللهِ مجرورًا بحرف مقدر في السعة و: أفألله لتفعلنَّ،**

= ٢٥٤-٢٥٥و ابن عقيل، المساعد، ٢/٥٠٢-٥٠٣.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/٨-٩.

(٢) الرضي، شرح الرضي، ١/٣٧٣-٣٧٤.

(٣) ينظر المصدر نفسه ١/٣٨٣.

بقطع الهمزة. . .))[١]. كما أشار إلى أنّ الأكثر في "يا أللهُ " قطع الهمزة وذلك: ((للإيذان من أول الأمر أنّ الألف واللام خرجا عمّا كانا عليه في الأصل، وصارا كجزء الكلمة حتى لا يُسْتَكْرَه اجتماع " يا" واللام، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقطت الهمزة في الدرج، إذ همزة اللام المعرّفة همزة وصل))[٢].

رابعاً: تعارض السماع والقياس

–ذكر ابن جني أنّ (ما) تشبه (بليس) في لغة أهل الحجاز، فيقولون (ما زيد قائمًا) وما عمرو جالسًا، إذا كان الخبر مؤخرًا منفيًا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (هل) فلا يعملونها[٣].

وهو القياس لأنَّها ليست بفعل ولا يكون فيها إضمار[٤]؛ فهي حرفٌ غيرُ مختصٍ فلا تستحقُ العملَ[٥]. وقال ابن جني في الخصائص: ((وإن شُذَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله

(١) المصدر نفسه ٣٨٣/١.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ٣٨٣.

(٣) ينظر ابن جني، اللمع ٣٩، وينظر المسألة في سيبويه، الكتاب، ٥٧/١، وابن السراج، الأصول ٥٥/١، والزجاجي، الجمل، ١٠٥، والفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ١١٠ والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد ٤٣٠/١والزمخشري، المفصل، ٣٠، ٨٢، ٢٧١والأنباري، أسرار العربية، ١٤٣، والإنصاف، ١٤٤، وابن مالك، التسهيل، ٥٦، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١١٩٧، = =وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٠٨، وابن عقيل، المساعد ٢٧٧/١، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ١٠٧، ١٦٥.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب ٥٧/١، وابن السراج، الأصول، ٥٥/١.

(٥) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٥١/١.

أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله. من ذلك اللغة التميميّة في "ما" هي أقوى قياسًا، وإن كانت الحجازية أَسْيَر استعمالًا، وإنّما كانت التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كـ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة. إلّا أنّك إذا استعملت أنتَ شيئًا من ذلك، فالوجه أنْ تحمله على ما كَثُرَ استعمالُه، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أنَّ القرآن بها نزل))[1].

وبيّن في موضع آخر تحت باب سمّاه "اختلاف اللغات وكلها حجة": أنّ كلتا اللغتين حجة لأنَّ: ((لكلٍّ واحدٍ من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، ويُخْلَد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقَ بذلك من رَسِيلتها))[2] **مستشهدًا على صحة مذهبه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ.))**[3] **غير أنّ الزجاجَ رفضَ وصفَ بعض العلماء لـ "ما" التميمية بأنّها أقوى قياسًا، إذ قال: ((وزعم بعضهم أنّ الرفع في قولك: "مَا هَذا بَشَرًا" أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأنّ كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: مَا هَذا بَشَرٌ ولا تجوز القراءة بها إلّا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " وما قرأ أحدٌ " مَا هُنَّ أمَّهَاتُهمْ"))**[4]**، ووضَّح الأنباري علةَ إعمال (ما) في لغة**

(١) ابن جني، الخصائص، ١/١٢٤-١٢٥.

(٢) ابن جني الخصائص، ٢/١٠.

(٣) الحديث في، أبو داوود، سنن أبي داوود، ٢/٧٦، حديث رقم ١٤٧٧.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣/١٠٨، وينظر قراءة الرفع بها في الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٥/٣٠٤، و٨/٢٣٤، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦/٤٨٩، و١٠/٢٦٢.

أهل الحجاز عمل (ليس)، وذلك لأنّ (ما) أشبهت (ليس) من وجهين: أحدهما أنّ (ما) تفيد نفي الحال كـ (ليس)، والثاني: أنّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس تدخل عليهما[١].

وأورد ما يدعم هذا الشبه بأمرين؛ أحدهما: متعلق بمجيء الكلام الفصيح على هذه اللغة[٢]**، كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾**[٣]**، وقوله تعالى ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾**[٤] **وقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾**[٥] **والآخر: كثرة دخول الباء الزائدة في خبرها على لغة أهل الحجاز**[٦]**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾**[٧] **وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾**[٨] **) كما هو الحال مع خبر ليس**[٩]**. وهو ما صرَّح به ابنُ يعيش من قوله إنَّ (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال؛ لذا فالقياس فيه أن لا يعمل شيئًا فيهما، وذلك لأنَّ عواملَ الأفعالِ لا تدخل على عوامل الأسماء، والحرف الأصل فيه إذا كان غير مختص ألَّا يعمل، هذا هو القياسُ عند النحاة**[١٠]**، ثم تابع كلامه قائلًا: ((غير أنّ أهل الحجاز**

(١) ينظر الأنباري، أسرار العربية، ١٤٣، والسهيلي، نتائج الفكر في النحو، ٦٠.

(٢) ينظر الأنباري، أسرار العربية، ١٤٣، وينطر كلامه في: الزمخشري، المفصل، ٨٢، والجزولي، المقدمة الجزولية، ١٥٧ والأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ٣٠٤/٥.

(٣) سورة يوسف آية ٣١.

(٤) سورة المجادلة آية ٢.

(٥) سورة الحاقة آية ٤٧.

(٦)) ينظر الزمخشري، المفصل، ٨٢.

(٧) سورة هود آية ١٢٣.

(٨) سورة فصلت، آية ٤٦.

(٩) ينظر الأنباري، أسرار العربية، ١٤٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ١١٤/٢-١١٥.

(١٠) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ١٠٨/١.

يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس. . . . فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح و بها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾:))[1].

ونقل ابن مالك مذهبًا آخر للعلماء في "ما" وهو ما ذكره الفراء من أنّ أهل نجد يجرّون الخبر بعدها بالباء كثيرًا، وإذا تركوا الباء رفعوا الخبر بعدها، وقد ردّه بقوله: ((وضعف هذا الرأي بيّن؛ لأنّ دخول الباء على الخبر بعد "ما" في لغة بني تميم معروف، لكنَّه أقلّ منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد))[2].

ونقل بعض العلماء عن الفراء وبعض الكوفيين أنَّهم زعموا ((أنَّ "ما" لا تعمل شيئًا في لغة الحجازيين، وأنَّ المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء، لأنّ العرب لا تكاد تنطق بها إلّا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورُدَّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَت، ولم ينصب ما بعدها))[3].

خامساً: مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد[4]:

– ذكر ابن جني أنّ البناء على الضمِّ قد يقع في الاسم نحو: "حيثُ" و"من قبلُ" وفي الحرف في "منذُ" في لغةٍ من جرَّ بها[5] معللا

(١) المصدر نفسه، ١/١٠٨.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/٣٥١.

(٣) السيوطي، الهمع، ٢/١١٠.

(٤) ينظر تسمية هذه القاعدة والكلام عنها في ابن جني: الخصائص، ٢/٣٤٢.

(٥) ينظر ابن جني، اللمع ١٧.

اختيار التحريك بالضم دون الكسر، لأنّ الأصل في "منذ" الضم[١]، وبيّن السيرافي سبب بنائها على الضمِّ بقوله: إنّ الأصلَ فيها أن تكون ساكنة الذال سواء أكانت اسمًا أم حرفًا، إلَّا أنَّه قد التقى ساكنان في كلمة واحدة وهما النون والذال، فَضُمَّتِ الذالُ اتباعًا للميم لأنّ ما بينهما حرف ساكن وهو النون، ولا يجوز بناؤها على الكسر للتخلّص من التقاء الساكنين، لأنّه يؤدي إلى الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ وذلك قليل في كلامهم[٢]. وعلَّل الجرجاني بناءها على الضمِّ بقوله: ((وأما الضمُّ في الحروف فلا يكون في غير "مُنْذُ "، وإنّما بُنِيَ على الضمِّ دون الكسرِ، الذي هو التقاء الساكنين؛ اتِّباعًا لآخره أوله، إذ لم يكن بين الذال والميم إلا حرفٌ ساكنٌ؛ فهو مِثْلُ إنَّ في الاتّباع))[٣].

(١) ينظر ابن جني، الخصائص، ٣٤٢/٢.

(٢) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٩٤

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ١٤٨/١.

المبحث الثاني: قواعد الدليل المختصة بالقياس

زخر كتاب اللمع بكثير من قواعد الدليل الخاصة بالقياس، إذ لا تكاد قضية من القضايا التي تناولها ابن جني في كتابه إلَّا كان لهذه القواعد أثرٌ واضحٌ فيها، فمنها ما يختص بالقياس من حيث الأصل والفرع والعلة القائمة بينهما وغيرها، ومن أهم تلك القواعد التي سعى إلى طرحها:

أولا: ترجيح القياس على السماع:

– ذكر ابن جني في باب "النَّسب": أنّ النّسب إلى الاسم الثلاثي المكسور الوسط يكون بإبدال الكسرة فتحةً هربًا من توالي الكسرتين والياءين، فتقول: نَمِر – نَمَريّ، وأمَّا إذا تجاوزَ الاسمُ ثلاثةَ أحرفٍ لم تغيّرْ كسرتَهُ، فتقول في النَّسب إلى "تَغْلِب": تَغْلِبِيّ، و"مَغْرِب": مَغْرِبِيّ هذا هو القياس(١). وهو مذهب سيبويه والخليل(٢) والجرمي(٣)، إذ رأى الخليل أنّ من غيَّر إلى فتحٍ عندَ النَّسبِ إلى "تَغْلِب "ومَغْرِب" فقال: تَغْلَبِيّ" و " مَغْرَبِيّ " فقد غيَّرَه على غير القياس (٤)؛ فالشائع عند العرب في "تغلب" ونحوها

(١) ينظر ابن جني، اللمع، ١٣٦، وينظر المسألة في ابن السراج، الأصول، ٦٤/٣ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٩/٤ والزمخشري، المفصل، ٢٠٧، العكبري، اللباب، ١٤٦/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤/ ١٩٤٧.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣٤٠/٣-٣٤١ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٩/٤، والعكبري، اللباب، ١٤٦/٢.

(٣) ينظر رأي الجرمي في ابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣٤٠/٣-٣٤١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٩/٤.

بقاء الكسر على حاله [١]، وتبع الفارسي الخليل وسيبويه في كونه تغييرًا غيرَ مطرد[٢]، والقياس عنده بقاء "تَغْلِب" على حالها عند النَّسب إليها معللًا ذلك بقوله[٣]: ((ولو نَسَبْتَ إلى "تَغْلِب" لقلت: "تَغْلِبِيّ " فلا تغيّر؛ لأنّ الحروف قد زَادَتْ، فيعلم أنّ الحروفَ إذا كَثُرَت قَاومَت الياءات))[٤] ومعنى قول الفارسي أنّ القياس بقاء لام "تَغْلِب" مكسورة و لم تلجأ العرب إلى فتح ما قبل الآخر كما فعلت في "نَمِر"، وذلك لأنَّ الحروفَ لمَّا زَادَتْ وكَثُرَتْ قَاومَتْ يائي النَّسب[٥].

وقال ابنُ السراج أيضًا: ((إذا نُسِبَ إلى اسم على وزن "فَعِلٍ" مكسورِ العينِ، فإنَّكَ تفتحها استثقالًا لاجتماع الكسرتين والياءين في اسمٍ ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسورٍ إلَّا حرفًا واحدًا، وهو النَّسب إلى النَّمِر نَمَرِيٌّ. . . ، فأمَّا "تَغْلِب" فحقُّ النَّسبِ أنْ تأتي به على القياس وتَدَعه على لفظه؛ فتقول: تَغْلِبيّ، لأنّ فيه حرفينِ غيرَ مكسورين، التاء مفتوحةٌ والغين ساكنةٌ))

(١) ينظر الزمخشري، المفصل، ٢٠٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/٥.

(٢) ينظر الفارسي، أبو علي المسائل المنثورة مسألة رقم ٣٩١، ص ٢٩٧، والمسائل البصريات، مسألة رقم ١٠٧، ص ٧٧١.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنّ السيوطي وغيره نقلوا عن الارتشاف لأبي حيان الأندلسي قوله إنّ أبا علي الفارسي ذهب إلى أنّ المطرد في النسب إلى (تغلب) فتح ما قبل آخره ولم أعثر على هذا الرأي لأبي علي الفارسي في كتبه، بل أنّ ما هو ثابت ومنقول عنه ما ورد في المسائل المنثورة، والمسائل البصريات الاتباع لسيبويه والخليل كما بينا، ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٨، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣ والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦.

(٤) الفارسي، أبو علي، المسائل المنثورة، مسألة رقم ٣٩١، ص ٢٩٧.

(٥) ينظر المصدر نفسه، والعكبري، اللباب، ١٤٧/٢.

[1] وعلَّق ابن يعيش على من لجأ إلى الفتح بقوله: ((وليس ذلك بقياس سيبويه والخليل، وهو عند أبي العباس المبرد قياسٌ مُطَّرَد))[2]، وذكر ابن مالك وغيره أنّ الفتح عند المبرد وغيره من العلماء مطرد، وعند سيبويه مقصورٌ على السماع [3].

واختلف العلماء في مثل هذه الشواهد[4]، على قولين: فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّه شاذٌ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه[5] والثاني: أنّه مطرد يقاس عليه[6]، على مذهب المبرد [7] وابن السراج[8] و جماعة من النحاة[9]

(١) ابن السراج، الأصول، ٦٤/٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/٥، وينظر رأي المبرد في: المبرد، المقتضب، ١٣٦/٣

(٣) ينظر في ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤/ ١٩٤٧، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣، والأشموني، شرح الألفية، ٧٢٩/٣.

(٤) ينظر ابن مالك، التسهيل، ٢٦٣، والأشموني، شرح الألفية، ٧٢٩/٣.

(٥) ينظر رأي الخليل وسيبويه في سيبويه، الكتاب، ٣٤٠/٣-٣٤١، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/٥، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣، والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦، والأشموني، شرح الألفية، ٧٢٩/٣،

(٦) قيل أنّ هذا الرأي لجمهور النحاة، ينظر في الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣والسيوطي، الهمع، ١٦٦/٦.

(٧) ينظر رأي المبرد في ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٦/٥، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤/ ١٩٤٧، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٩/٣ والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦، والأشموني، شرح الألفية، ٧٢٩/٣.

(٨) ينظر رأي ابن السراج في: ابن السراج، الأصول، ٦٤/٣ والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨، والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦.

(٩) ينظر رأي الرماني وغيره في، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٧، وابن عقيل، المساعد ٣٦٩/٣، والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦والأشموني، شرح الألفية، ٧٢٩/٣.

في حين ذهب أبو موسى الجزولي إلى أنّه يجوز فتح ما قبل آخره مع أنّ المختار ألا يفتح[١]. وعلَّق السيوطي على ذلك قائلًا: ((وهو مخالف لقول سيبويه من أنّه شاذّ، ولقول المبرد أنّه مطرّد، ولا يختار الكسر))[٢].

ويفهم مما سبق: أنَّ للجزولي مذهبًا ثالثًا، وهو التوسط بين مذهبي سيبويه والمبرد، وهو مبني على إجازة الفتح مع اختيار وتفضيله للكسر، أي: إنّ وجه المخالفة بينه وبين المبرد اختياره للكسر على الفتح مع جواز الأمرين عند المبرد من جهةٍ، وعند سيبويه الفتح فيه مقصور على السماع ولا يجوز القياس عليه، على حين جوّزَ الجزولي هذا القياس [٣].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة هو الصحيح لأنّ ما قبل العين ساكن فصار المتحرك بمنزلة أوّل الكلمة، وما قبله كآخر كلمة موقوف عليها، فأثبت الكسرة على نحو النسب إلى عدة: عدي من جهةٍ، ولأنَّ الحروف لمَّا زادَتْ وكَثُرَتْ قَاومَتْ يائي النَّسب[٤].

ثانياً - علة التغليب:

ذكر ابن جني أنّ الأغلب في (مذ) أن تكون اسمًا رافعًا، والأغلب في (منذ) أن تكون حرفًا جارًا. كما أنّ الأصلَ في (مُذ)هو (مُنْذُ) حذفت منها النون للتخفيف[٥].

(١) ينظر الجزولي، المقدمة الجزولية، ٢٣٥، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨، والسيوطي، الهمع، ١٦٥/٦.

(٢) السيوطي، الهمع، ١٦٥/٦وينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٧-٦١٨.

(٣) ينظر كلام محقق المقدمة الجزولية، الحاشية، ٢٣٥.

(٤) ينظر العكبري، اللباب، ١٤٧/٢.

(٥) ينظر ابن جني، اللمع، ٦١- ٦٢.

تعدُّ " مُذُ " عند جمهور النحاة لفظًا مشتركًا يأتي حرفًا واسمًا[(١)]، وذهب بعض النحويين إلى تغليب الاسمية عليه[(٢)]. ولعلَّ هذا الخلاف بينهم في "مذ" ساقهم إلى الحديث عن كنه هذه اللفظة من حيث التركيب أو البساطة، فقد أشارت معظم المصادر إلى خلاف النحويين في حقيقة "مذ"، فذهب الجمهور إلى أنّ "مذ" أصلها "منذ" حذفت النون منها[(٣)]، واستدلوا على ذلك بأنّ الأصل فيها (منذ) حيث إنَّ النون تُرَدُّ إليها عند التصغير والتكسير لأنَّهما يردّان الأشياء إلى أصولها[(٤)]؛ وأنّ الأصل في "مذ" هو "منذ"، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال" مذ" عند ملاقاة الساكن، في نحو قولك: "مُذُ اليوم" ولولا أنّ الأصل الضم لكسروا[(٥)]. ونقل بعض المحققين عن ابن ملكون أنها حرفٌ مستقلٌ قائمٌ بنفسه لا حَذْفَ فيه [(٦)]،

(١)) ينظر المبرد، المقتضب، ٣١/٣، والعكبري، اللباب، ٣٦٩/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٨٧، ٣٩٣، والمرادي، الجنى، ٣٠٥، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١.

(٢) ينظر أبو علي، الشلوبيني، التوطئة، ٢٥٣، والمرادي، الجنى، ٣٠٤.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ٤٥٠/٣، والمبرد، المقتضب، ٣١/٣، وابن جني، الخصائص ٣٤٢/٢-٣٤٣والأنباري، أسرار العربية، ٢٧٠، والإنصاف ٣٢٧، والعكبري، اللباب، ٣٦٩/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٨٧، والمرادي، الجنى، ٣٠٤.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ٤٥٠/٣، والمبرد، المقتضب، ٣١/٣، والأنباري، أسرار العربية، ٢٧٠، والإنصاف ٣٢٧، والعكبري، اللباب، ٣٦٩/١، والمالقي، رصف المباني، ٣٨٧، والمرادي، الجنى، ٣٠٤.

(٥) ينظر ابن جني، الخصائص، ٣٤٣/٢، والمرادي، الجنى، ٣٠٤، وابن هشام، المغني، ٣٦٨/١.

(٦) ينظر المالقي، رصف المباني، ٣٨٧، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥- =

لأنّه حرفٌ متوغلٌ في البناء ليس له وزن[١]، كما أنّ الحذفَ والتصريفَ لا يكونان في الحروف[٢]، وردّ عليه بتخفيف "إنّ" وأخواتها و"كأنّ" و"ربّ" و"قط"[٣]. والراجحُ عند جمهور النحاة أنّه لفظٌ مشتركٌ بين الاسمية والحرفية فإذا كان اسمًا فهو مقتطع من "منذ"، وإذا كان حرفًا فهو لفظٌ قائمٌ بنفسه[٤].

وعلَّل الأنباري تغليب الاسمية على "مذ" والحرفية على "منذ" بأنَّ الحذف لا يقع إلا في الأسماء، و"مذ" دخلها الحذف والأصل فيها "منذ" فحذف النون منها[٥]، وهي بذلك أولى لتصرفها وتمكُّنها ولحاق التنوين بها في تصريفها[٦].

ومما يجدر ذكره هنا أنَّ للعلماء في (مُنْذُ) أقوالًا[٧]؛ فذهب البصريون

= ١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٣٠٤، وابن هشام، المغني، ٤٦٨/١، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١.

(١) ينظر المالقي، رصف المباني، ٣٨٧.

(٢) ينظر المرادي، الجنى، ٣٠٥.

(٣) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٣١، والشلوبيني، التوطئة ٢٥٣-٢٥٤، والمرادي، الجنى، ٣٠٥.

(٤)ينظر الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٠، والإنصاف ٣٢٧، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ٢٥٣ والمالقي، رصف المباني، ٣٠٥ والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥-، والمرادي، الجنى، ٣٠٥، وابن هشام، المغني، ٤٦٨/١.

(٥) ينظر الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٠، والإنصاف، ٣٢٧.

(٦) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩٤/١.

(٧) ينظر المسألة في: الفارسي، أبو علي، الإيضاح، ٢٦١، والأنباري أسرار العربية، ٢٧٠، =

إلى أنّها بسيطة و (مذ) محذوفة منها[1]، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة، فقال الفراء: أنَّها رُكِبَتْ من "من ذو"، و"ذو" هنا اسم موصول على لغة طيء[2]، ورُدَّ عليه باستعمال العرب جميعًا لها[3]، وقال غيره: إنَّها مركبة من "من إذ" حُذِفَتِ الهمزةُ منها فالتقى ساكنان، وحُرِّكَتِ الذالُ بالضم[4]، وردّ عليهم بأنَّ: "من" لا تدخل على "إذ"[5]، وذهب غيرهم إلى أنَّها مركبة من "من وذا"[6]، وكثيرًا ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما، والنون من (مُذْ)، وعُوِّضَ من حذف الألف ضمة الذال،

= والإنصاف، ٣٢٦، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥-١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٥٠١، وابن هشام، المغني، ٣٦٧/١، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٠٥/٢.

(١) ينظر الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد ١٤٨/١ الأنباري، الإنصاف، ٣٢٦، والعكبري، اللباب ٣٦٩/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥-١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٥٠١، وابن عقيل، المساعد ٥١٢/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر / ٢٠٥/٢.

(٢) ينظر رأي الفراء في: الأنباري، الإنصاف، ٣٢٧، والعكبري، اللباب، ٣٦٩/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥- ١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٥٠١، وابن عقيل، المساعد ٥١٢/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٠٥/٢.

(٣) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٣٢-٣٣٣، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١.

(٤) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٢٧، والعكبري، اللباب، ٣٦٩/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥-١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٥٠١، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٢٠٥/٢.

(٥) ينظر ابن عقيل، المساعد ٥١٢/١.

(٦) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥، والمرادي، الجنى، ٥٠١.

والميم تابع للذال في الضمة[١]، والأرجح عند المحققين مذهب البصريين، وقد ردُّوا المذاهب الثلاثة الأخيرة، لما فيها من تكلفات واهية[٢]، وذلك لأنّ الأصلَ عدم التركيب من جهة[٣]، ولكثرةَ التغيير على نحو: ضم الميم والحذف على نحو حذف الواو من "ذو" والهمزة من "إذ" والألف من "ذا" من جهة أخرى[٤]. والأرجح في ميمها الضم مع ورود الكسر بها على لغة بني سليم[٥] كما تجدر الإشارة إلى أنّ في "منذ" و "مذ" لغاتٍ؛ فالميم فيهما مضمومة وهي اللغة الفصحى[٦]، وعند بني سليم قيل: إنّهما مكسورة[٧]، وعند عكل كسر ميم (مِذ)، وروي عن بني غَنِيّ ضم الذال في (مُذُ) قبل متحرك على اعتبار النون المحذوفة لفظا لا نية[٨].

– ذكر ابن جني في باب (التصغير) أنّ عين الكلمة إذا كانت ألفًا: ((رَددتها إلى أصلها واوًا كانت أو ياءً، فالتي من الواو قولك: في "مال": "مُوَيْل"، وفي "حال": "حُوَيْل" والتي من الياء نحو قولك: في "عَاب":

(١) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٥.

(٢) ينظر المصدر نفسه، والمرادي، الجنى، ٥٠١.

(٣) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ١١٣/١.

(٤) ينظر العكبري، اللباب، ٣٧٠/١.

(٥) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٦، وصفها الأنباري بأنها لغة شاذة ونادرة لا يعرج عليها. ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٣٢.

(٦) ينظر المرادي، الجنى، ٥٠١.

(٧) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ١٤١٦، والمردي، الجنى، ٣٠٤، ٥٠١، وابن عقيل، المساعد، ٥١٢/١.

(٨) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ١٤١٦، والمرادي، الجنى، ٣٠٤–٣٠٥.

"عُيَيْب" وفي "ناب": : نُيَيْب" فإن كانت الألفُ مجهولةَ الأصلِ حملتها على الواو لكثرة الواو هنا، تقول في تحقير: "صاب": "صُوَيْب"))[1] وذلك لغلبة الواو في مثل ذلك.

وقد بسط بعض العلماء القول في هذه المسألة فبيّنوا أنّ من حَقِّ الاسم إذا صُغِّرَ أنْ يُرَدَّ إلى أصله، فإن كانت هذه الألفُ منقلبةً من واوٍ رُدَّتْ واوًا؛ نحو قولك: (بُوَيْب) في تصغير (باب)، وإن كانت منقلبةً من ياءٍ رُدَّتْ ياءً؛ نحو قولك: (نُيَيْب)، أمَّا إذا لم يُعْرَفْ لها أصلٌ فيه؛ فالأولى حمله على الواو، وذلك لكثرة إبدال الألف من الواو في العربية[2]، إذ قال سيبويه: ((وإن جاء اسمٌ نحو "النّابِ" لا تَدري أمن الياء هو أم من الواو؛ فاحملْه على الواو حتى يتبيّن لك أنها من الياء؛ لأنّها مُبْدَلةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك)) [3] وعلل ابن الوراق ذلك بأنّ الأولى في قلبها إلى الواو من أجل المناسبة للضمة التي قبلها[4].

(١) ابن جني، اللمع، ١٤١، وينظر المسألة في سيبويه، الكتاب، ٤٦١-٤٦٢، والمبرد، المقتضب، ٢/٢٨٠-٢٨١، وابن السراج، الأصول ٣/٣٧-٣٨، ابن الوراق، علل النحو، ٤٨٣، والعكبري، اللباب، ٢/١٦٥، وابن عقيل، المساعد ٣/٤٩٧، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، /٥٧٢، والسيوطي، الهمع، ٦/١٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤٦١-٤٦٢، والمبرد، المقتضب، ٢/٢٨٠-٢٨١، وابن السراج، الأصول ٣/٣٧-٣٨، وابن الوراق، علل النحو، ٤٨٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣/٤٦٢.

(٤) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ٤٨٣.

ثالثاً: علة التخفيف:

– ذكر ابن جني أنّ العلة من وجود الترخيم في أواخر الأسماء المضمومة في النداء التخفيف[١] ويبدو هذا واضحًا من حدِّ النحاة للترخيم إذ حدوه بقولهم: الترخيم: هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبا للخفة[٢] على سبيل الاعتباط، وقد اختص الترخيم بالنداء لكثرة الاستعمال[٣].

– ومما اعتمد عليه في هذا الباب قوله: إنّ همزة الوصل قد تحذف في بعض المواضع وذلك للتخفيف، ((فقالوا: خذ وكل ومر، وقياسه: أوخذ وأوكل و أومر، وقد جاء ذلك في بعض الاستعمال))[٤].

ووضَّح ذلك في سرِّ الصناعة فقال: إنَّهم إذا أمروا قالوا: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، بلا همزة، وذلك لأنّ أصله: أؤخذ، وأؤكل، وأؤمر[٥]، فلما اجتمعت همزتان الأولى للوصل، حذفت الهمزة الثانية (فاء الكلمة) لكثرة الاستعمال[٦]. ومن ثم حذفت همزة الوصل، لأنّ عين الكلمة متحركة[٧]، وقال كذلك: إنَّ

(١) ينظر ابن جني، اللمع، ٨٣.

(٢) ينظر الزجاجي، الجمل في النحو ١٦٨، والرضي، شرح الكافية، ٣٩٣/١، وابن هشام، شرح قطر الندى، ١٧٧، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٤٨.

(٣) ينظر الجزولي، أبو موسى، المقدمة الجزولية، ١٩٧، والرضي، شرح الكافية، ٣٩٣/١.

(٤) ابن جني، اللمع، ١٤٧.

(٥) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١١٢/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢٤٤/١.

(٦) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١١٢/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٢٤٤/١، والسلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ١١٠٦/٣.

(٧) ينظر السلسيلي، شفاء العليل، ١١٠٦/٣.

العادة في هذه الهمزة في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف(١)، وبيَّن المالقي: أنّ اللغة المشهورة من أمر الفعل في مثل: "أخذَ وأكلَ وأمر" من دون همزة(٢) لأنَّها هي الأفصح و بها ورد الحديث الشريف (٣) فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين"(٤).

رابعاً: ما جاء معدولاً على غير القياس:

– ذكر ابن جني في باب "النَّسب": أنّه قد يحذف شيء من الكلمة عند النَّسب إليها، فقالوا في: ثَقِيْفٍ: ثَقَفِيٌّ وفي قُرَيْش: قُرَشِيٌّ، وقد غيَّروه على غير القياس لأنّ الوجه فيه: قُرَيْشِيٌّ. ومنه قول الشاعر(٥):

بِحَـــيٍّ قُرَيْشـــيٍّ عَلَيْـــهِ مَهَابَـــةٌ سَـــرِيْعٌ إلـــى دَاعِـــي النَّـــدى

حيث أجرى الاسم المنسوب على أصله وهو القياس(٦)، لأنّ حذف

(١) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١١٣/١.

(٢) ينظر المالقي، رصف المباني، ١٣١.

(٣) ينظر المصدر نفسه.

(٤) الحديث في أبو داوود، سنن أبي داوود، ١٣٣/١، حديث رقم (٤٩٥)، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ١٨٠/٢، حديث رقم (٦٦٨٩).

(٥) ينظر ابن جني اللمع، ١٣٨، والبيت من البحر الطويل مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه، ويروى:

بكُـــلِّ قُرَيْشِـــيٍّ إِذَا مَـــا لَقِيْتُـــهُ سَرِيْعٍ إلى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/٣، والأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ٤٩٤، الأنباري، الإنصاف، ٢٩٧، وابن يعيش، شرح المفصل ١١/٦، وابن منظور، لسان العرب، مادة (قرش) ٣٣٦/٦، وأميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ٣٦٠/٧.

(٦) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرش) ٣٣٦/٦.

الياء لا يُطَّرَدُ إلَّا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو مزينة، إلَّا أنّ العرب آثرت الحذف في قريش فقالوا: قرشيّ، على غير القياس [١]**. إذ قال سيبويه: ((فمن المعدول الذي هو على غير قياس، قولهم في هُذَيْلٍ: هُذَلِيٌّ، وفي فُقَيْمٍ كنانةَ: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْحٍ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، وفي ثَقِيْفٍ: ثَقَفِيٌّ. . .))** [٢].

وقد عقد ابن جني في الخصائص بابًا سماه "باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه" ومثَّل على جواز القياس على ما هو قليل بقولهم في النَّسب إلى "شَنْوُءَة " إذ قالت العرب: "شَنَئِيّ" وهو قياس على قلته، أي: قياس مقبول مع أنَّه لا نظيرَ له عندهم [٣]**، أما قولهم في النَّسب إلى ثَقِيْفٍ: ثَقَفِيٌّ ونحوه؛ فلا يجوز القياس عليه مع كثرته لكونه ليس قياسًا عندهم، لذا عُدَّ مثل هذا القياس ضعيفًا عند سيبويه** [٤].

وقال الفارسي: ((والتغييرُ اللاحقُ للاسم في النَّسب على ضربين، تغييرٌ غيرُ مُطَّرِدٍ في النظائر لا مستمرٍّ، وتغييرٌ مستمرٌّ مُطَّرَدٌ. فما كان غيرَ مُطَّرَدٍ فحكمُه أن يحفظَ ولا يقاس عليه. وما كان مستمرًا قيس عليه؛ فمما لم يستمرَّ في القياس قولهم في النَّسب إلى العَالِيَة: عُلْوِيّ، وإلى البَادِيَة:

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/٣، ٣٨١، والزجاجي، الجمل في النحو، ٢٥٣، والزمخشري، المفصل، ٢١١، وابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ٥٧/٢-٥٨، والعكبري، اللباب، ١٥٤/٢، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٥، والأشموني، شرح الألفية، ٧٣٣/٣-٧٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٣-٣٣٦.

(٣) ينظر ابن جني، الخصائص، ١١٦/١، ١٣٦، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ٨٤.

(٤) ينظر ابن جني، الخصائص، ١١٦/١، ١٣٦.

بَدَوِيٌّ، وإلى هُذَيْلٍ: هُذَلِيٌّ، وإلى ثَقِيْفٍ: ثَقَفِيٌّ))[1].

وأورد بعض العلماء هذه الأمثلة تحت باب سموها "ما جاء معدولًا على غير قياس"[2]، إذ وضح ابن السراج ذلك بقوله: ((والضرب الثاني تغيّر ياءي النَّسب، مِنْ ذلكَ قولهُم: هُذَيْلٌ: هُذَلِيٌّ، و ثَقِيْفٌ: ثَقَفِيٌّ، وكان القياسُ في جميع هذه أن تُثْبَت))[3]، فالقياس إثبات الياء فيما كانت لامه صحيحة وهو مذهب سيبويه، فتقول في: قُرَيْش: قُرَيْشِيّ، وفي ثَقِيْف: ثَقَيْفيّ، أما حذفُ الياءِ فهو شاذٌّ؛ فلا يجوز أن تقول –على رأي سيبويه– قُرَشِيٌّ وثَقَفِيٌّ[4]، فقال ابن يعيش: ((اعلم أنّ العربَ قد نَسَبَتْ إلى أشياء فغيَّروا لفظَ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه؛ فهو على القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه))[5]، وساق بعض الشواهد على ذلك ومنه قولهم: ثَقَفِيٌّ وهَذَلِيٌّ وقُرَشِيٌّ في النَّسب إلى ثَقِيْفٍ وهُذَيْلٍ وقُرَيْشٍ، لأنّ القياسَ فيها أن تقول: ثَقَيْفِيّ وهُذَيْليّ و قُرَيْشِيّ، لذا عُدَّتْ هذه الألفاظُ شاذّةً عند سيبويه وغيره من

(١) الفارسي، أبو علي، التكلمة ٥٢.

(٢) ينظر ابن السراج، الأصول، ٣/٨١، والزمخشري، المفصل، ٢١١.

(٣) ابن السراج، الأصول، ٣/ ٨١.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣/٣٣٧، ٣٨١، وابن جني، الخصائص، ٢/١١٠، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٥، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حلّ ألفية بن مالك، ٢/٩٤٧، وابن عقيل، المساعد، ٣/٣٦٧، و الأشموني، شرح الألفية، ٣/٧٣٣-٧٣٤.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/١٠-١١.

العلماء لأنَّهم غيَّروها تغييرًا على غير القياس[١]، في حين جوّز المبرد[٢] والسيرافي[٣]وغيرهم حذفها بناءً على ما سمع من قُرَشِيّ وهُذَلِيّ[٤]، وعلَّل السيرافي ذلك بأنّ الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثيرٌ جدًا في لغة أهل الحجاز[٥].

ويبدو أنّ ابن جني وغيره من النحاة قد آثروا فيه الشذوذ لأنّه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس عندهم على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له[٦].

– ومن أمثلة العدول على غير القياس قوله في باب "النَّسب": إنّ هناك ألفاظًا شُذِّتْ من النَّسب إليها فلا يقاس عليها، نحو قولك: في الحِيَرة– حَارِيٌّ، وفي طِيّئٍ – طِائِيٌّ وفي زَبِيْنةَ – زَبَانِيٌّ وفي أَمْس – إمَسِيٌّ. .[٧]. وذلك

(١) ينظر ابن جني، الخصائص، ١١٠/٢، ٤٣٦/٢، والعكبري، اللباب، ١٥٤/٢، وابن يعيش شرح المفصل، ٦/ ١٠-١١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٣، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٨/٣ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٢٨/٣-١٢٩.

(٢) ينظر رأي المبرد في المبرد، المقتضب، ١٣٣/٣، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٥-٦١٦ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٨/٣، والأشموني، شرح الألفية، ٧٣٣/٣-٧٣٤.

(٣) ينظر رأي السيرافي في السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩١/٤، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٥-٦١٦، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٨/٣، والأشموني، شرح الألفية، ٧٣٣/٣-٧٣٤.

(٤) ينظر ابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ٥٧/٢-٥٨.

(٥) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٩١/٤، وابن الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ٥٧/٢-٥٨، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٦١٥-٦١٦ وابن عقيل، المساعد، ٣٦٨/٣، والأشموني، شرح الألفية، ٧٣٣/٣-٧٣٤.

(٦) ينظر السيوطي، الاقتراح، ٨٤.

(٧) ينظر ابن جني، اللمع ١٣٩، وينظر المسألة في سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٣-٣٣٦، =

لأنَّ قَلْبَ الياءِ ألفًا في مثلِ هذهِ الألفاظِ شاذٌّ لا يقاسُ عليه، والقياسُ عندهم طَيْئِيّ[1]، وبيّن ابنُ جني وَجْهَ الشذوذِ في مثلِ هذهِ الأمثلةِ في كتابه "الخصائص" تحت باب سماه "باب في تعارضِ السماعِ والقياسِ" ومعنى كلامه إذا وجد تعارضٌ بينَ السماعِ والقياسِ؛ فالواجب النطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولا يجوز قياس غيره عليه، ومن ذلك قولهم في النسب إلى طَيْئ: طَائِيٌّ، وذلك لكثرة قلب الياء ألفًا استحسانًا لا وجوبًا[2]. وذلك لأنّهم هربوا من الأصل لمَّا فيه من الثقل بسبب وجود الهمزة وكثرة الياءات[3]. وعدّهُ سيبويه وغيره من العلماء من باب "ما جاء معدولًا على غير قياس" [4]، إذ قال ابن جني في الخصائص: ((منه ما غَيَّرَتْهُ الإضافة على غير القياس؛ كقولهم في

= ٣٣٨، وابن السراج، الأصول، ٨١/٣، الزمخشري، المفصل، ٢٠٨، و٢١١، و٢١٢، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٣-٦١٥.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣٤٥/٣، وابن السراج، الأصول، ٨١/٣، والعكبري، اللباب، ١٥٥/٢، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ٣٢٩، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ١٩٤٨/٤، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، ٩٤٦/٢، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٣/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٩٥/٢، والسيوطي، الأشباه والنظائر ١٢٨/٣، والهمع، ١٦٠/٦.

(٢) ينظر ابن جني، الخصائص، ١١٧/١، ١٢٤، والزمخشري، المفصل، ٢٠٨.

(٣) ينظر العكبري، اللباب، ١٥٥/٢.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ٣٣٥/٣-٣٣٦، وابن السراج، الأصول، ٣/ ٨١، والزمخشري، المفصل ٢١١، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٦-١١، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٤٨/٤، ==والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٣-٦١٥، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٥/٣ والسيوطي، والأشباه والنظائر ١٢٨//٣، والهمع، ١٦٠/٦.

بني الحُبَلى حُبْلِيّ. وفي زَبِيْنَةَ: زَبَانِيّ، وفي أَمْس: إمَسِيّ.))[١]، وذكر ابن يعيش: ((أنّ العرب قد نسبت إلى أشياء فغيَّروا لفظَ المنسوبِ إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه؛ فهو على القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضروب منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفُّ منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه. . . . وقالوا "طَائِيٌّ" وهو شاذ أيضًا، والقياس "طَيْئِيٌّ" فحذفوا إحدى الياءين على حدِّ حذفها في "أُسَيِّدٍ" و"أُسَيِّدِيٌّ" ثم أبدلوا من الياء ألفًا كما قالوا آية، وهو عند سيبويه "فَعْلَة". وقالوا في النسبة إلى " زَيْنَةِ" وهي قبيلة من باهلة "زَبَانِي"، والقياس " زَبَنِيٌّ" وتحتمل هذه الألف أمرين أحدهما: أنّه لمّا كان القياس حذف الياء مع تاء التأنيث توهموا سقوطها وفتحوا الباء ثم قلبوا الياء ألفًا للفتحة قبلها على حدِّ " طائي" فصار "زَبَانِياً"، والأمر الثاني: أنَّهم قالوا: "زَبَنِيٌّ" على القياس ثم أشبعوا فتحة الباء فنشأت الألف بعدها))[٢]. أي: إنَّهم غيَّروه تغييرًا على غير القياس[٣].

في حين ذهب السيوطي إلى إمكانية القياس عليه فقال: ((وعندي أنّه مع ما ذكر سيبويه فروى فيه أو نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة، لأنّ في "طِيء" ياءين وهمزة كانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان، وكان السبيل أنْ يقال: "طَيِّئِيٌّ" مثاله طبيعي؛ فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه،

(١) ابن جني، الخصائص، ٤٣٦/٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٦-١١.

(٣) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٦١٣، وابن عقيل، المساعد، ٣٦٥/٣.

فحذفوا الياء الأولى من "طي" وهي ساكنة؛ فوجب قلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فقيل: "طَائِي"؛ فهذا قياسه))[1] ويفهم من ذلك أنّ السيوطي قد أخرجه من باب الشذوذ إلى جواز القياس عليه.

ومنه ما ذكره في باب الجمع أنّ يجوز تكسير (فِعْلَة) و(فُعْلَة)، وتأتي (فُعْلَة) على (فُعَل) و(فِعْلَة) على (فِعَل)، وذلك نحو: ظُلْمَة ظُلَم وكِسْرَة كِسَر[2]، ثم تابع كلامه قائلًا: ((أمَّا الصفة فأن تكسيرها ليس بقوي في القياس على أنَّه قد جاء ذلك فيها نحوًا، من مجيئه في الأسماء لأنَّها أسماء، وقد شُذّتْ ألفاظ من الجمع عن القياس، فقالوا: لَيْلَة ولَيَال وشبه ومشابه، وحَاجَة وحَوائج وذِكر ومَذَاكير))[3].

ويفهم من كلام ابن جني أنّ تكسير الصفة ليس بقياس، لأنّ الصفة أثقل من الاسم لاحتياجها إلى موصوف وإلى الفعل المضمر والمظهر فهي أشبه بالفعل من ناحية تعلقها واحتياجها لشيء آخر، ولكونها مشتقة من الفعل الذي هو أثقل من الاسم[4]. فهي ألفاظٌ شاذّة لأنّها جاءت على خلاف نظائر آحادها، ومن ذلك قولهم: في جمع لَيْلَة: "لَيَالٍ"، والقياس أنْ

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٢٩/٣.

(٢) ينظر ابن جني، اللمع، ١٢١، وينظر سيبويه، الكتاب، ٥٨٥/٣، ٣٩٧، وابن السراج، الأصول، ٤٤١/٢، والزجاجي، الجمل في النحو، ٣٨٠ والفارسي، أبو علي، التكملة ١٥٦، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٥٩٥، وابن عقيل، المساعد ٤٢٤/٣، ٤٢٧ الأشموني، شرح الألفية، ٦٨١/٣ والصبان، حاشية الصبان، ١٨٤/٤-١٨٥.

(٣) ابن جني، اللمع، ١٢١.

(٤) ينظر العكبري، اللباب، ١٨٧/٢، ١٩٠، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ٦٤/١.

تجمعَ على: لِيال، مثل جِفان[١]، ومن ذلك: ((حَوَائِج " جمع حَاجَة، وقياس واحدها: حَائِجَة مثل ضَارِبَة وضَوَارِب، وقياس في حَاجَة: حاجٌ وحَاجَات وهما مستعملان، ومن ذلك ذَكَر مَذَاكِير، وكأنَّه جَمْعُ مِذْكَار، وكأنَّهم توهموا في جمعه ما يدلُّ على التكثير))[٢]. وعدّ الأخفش "مَذَاكِير" من الجمع الذي ليس له واحدٌ من لفظه؛ نحو: عَبَادِيد وأَسَاطِير وأَبَابِيل[٣].

ومما يدلُّ على استعمال حِوجٍ وحَاجَات دون حَوَائِج ما ذكره ابن منظور: ((وجَمْعُ الحَاجَة حَاجٌ وحَاجَاتٌ وحَوائِجُ على غير قياس، كأنّهم جمعوا حائجة، وكان الأصمعي ينكره ويقول هو مولّد؛ قال الجوهري: وإنَّما أنكره لخروجه عن القياس وإلاّ فهو كثير في كلام العرب. . . قال ابن بري: إنَّما أنكره الأصمعي لخروجه عن قياس جمع حَاجَة، قال: والنحويون يزعمون أنّه جمع لواحد لم ينطق به، وهو حَائِجَة))[٤] وقد خطّأَ ابن منظور وصف الأصمعي لـ "حوائج" بأنه مولّد معللا ذلك بأنه قد ورد هذا اللفظ في كلام العرب الفصيح[٥]. وأشار السيوطي إلى ذلك عند قوله: بأنَّهم قد يستغنون بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، فهو من باب "تصغير جاء

(١) ينظر العكبري، اللباب، ١٩٠/٢.

(٢) المصدر نفسه، وينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوج) ٢٤٣/٢، ومادة (ذكر) ٣١١/٤، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (ذكر) ٣٩٧.

(٣) ينظر الأخفش، معاني القرآن، ٢٩٦/١، والفيروز أبادي، حاشية القاموس المحيط، مادة (ذكر) ٣٩٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوج)، ٢٤٣/٢، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (حوج) ص ١٨٥.

(٥) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوج)، ٢٤٣/٢.

على خلاف المكبر" ونظير ذلك جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو: لَيَال[1]. وقال أبو حيان: ((ويحفظ في فِعْلَة واحد فِعَل نحو: سِدْرَة وَسِدَر، وفي المعوض من لامه تاء عِزَة وعِزًى وحَاجَة حِوَج))[2].

– ومما ذكره ابن جني في باب "الشذوذ في التحقير " أنّه مما شُذَّ في التحقير الذي لا يقاس عليه قولهم: (("عَشِيَّة عُشَيْشِية "، وفي "مَغْرِب: مُغَيْرِبَان" وفي " إنْسَان: أُنَيْسَان "وفي "الأَصِيْل: أُصَيْلان" وأبدلوا من النون لامًا؛ فقالوا: "أُصَيْلال"، فاعرف هذا ولا تقسه))[3]. أي: إنَّه مقصورٌ على ما هو مسموعٌ من بعض الأمثلة[4]. فهي أسماءٌ مصغرةٌ جاءت على غير واحده[5]. وبيَّن ابن السراج هذا بقوله: ((واعلم أنّ جميع هذه الأشياء ليست تحقير الحين، وإنَّما يريد أنّ يُقَرِّبَ وقتًا من وقت، وكذلك المكان تقول: قُبَيْل وبُعَيْد، وجميع هذا إذا سميتَ به حقرتَهُ على غير القياس، ومما جاء على غير مكبرِهِ، إنسانٌ: أُنيسيانٌ))[6].

---

(١) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٦٦/٢، والهمع ١٤٨/٦.

(٢) الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٤٢٨-٤٢٩.

(٣) ابن جني، اللمع، ١٤٥، وينظر المسألة في ابن السراج، الأصول، ٦٢/٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٣/٥، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٢١/٤، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف ٣٩٠، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، ٩٢٥/٢، وابن عقيل، المساعد ٥٠٠/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٤/٢، والصبان، حاشية الصبان، ٢٢٤/٤.

(٤) ينظر ابن السراج، الأصول ٦٢/٣.

(٥) ينظر الزمخشري، المفصل، ٢٠٥.

(٦) ابن السراج، الأصول، ٦٣/٣.

وعلَّق أبو حيان على هذه المسألة بقوله: ((واستغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، قالوا: مُغَيْرِبَان، وَعُشَيْشِيَة وعُشَيَّانِ، ولُيَيْلِيَة. في مَغْرِب وَعَشِيّة،. وقالوا في: إنْسَان: " أُنَيْسَان"))[١] وقال في موضع آخر: ((ومما شَذُّوا في تصغيره: مَغْرِب، وَعَشِيَّة، وَعَشِيَّ، وَأُصْلَان وَلَيْلَة، وإِنْسَان، قالوا مُغَيْرِبَان، وَعُشَيْشِيَة، وعُشَيَّان، وأُصَيْلَان، وأُصَيْلَال، ولييلية، وأُنَيْسِيَان))[٢] وهو عنده من باب التصغير الذي جاء على خلاف المكبر.

ويرى ابن يعيش وغيره من العلماء أنّ هذه الألفاظ قد شُذَّتْ في القياس لأنَّها جاءت على غير بناء المكبر منها، ومن تلك الألفاظ "أُنَيْسِيَان" تصغير "إنْسَان" فيلحظ أنّهم زادوا في اللفظ المصغر ياءً لم تكن موجودة في مكبره، أي: كأنَّهم صغروا "أُنَيْسَان" وكذلك الحال في بقية الألفاظ، مُعَلِّقًا على ما فعلوه بقوله: كأنَّهم صغروا لفظًا ويريدون لفظًا آخر والمعنى فيهما واحد. وكلُّ ذلك ليس بالقياس[٣].

وساق السيوطي وغيره من العلماء تلك الأمثلة السابقة مبيّنًا أنهم بذلك استغنوا بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، فهو تصغير جاء على خلاف المكبر ونظير ذلك جمع التكسير الذي جاء على خلاف تكسير المفرد نحو: لَيَال[٤].

---

(١) الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٣٩٠.

(٢) المصدر نفسه ٣٩٩.

(٣) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣٣/٥، وابن الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ٦٦/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٩٢١/٤، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، ٩٢٥/٢-٩٢٦، وابن عقيل، المساعد ٥٠٠/٣.

(٤) ينظر السيوطي، الهمع ١٤٨/٦، وينظر الأمثلة في: ابن عقيل، المساعد، ٥٢٠/٣-٥٢١، =

وردّ ابن عقيل قول الكوفيين في أنّ "أُصَيْلان" تصغير (أُصْلاَن) جمع أَصِيْل ((بأنَّه لو كان كذلك؛ لقيلَ: أُصَيْلِين، كما يقال في مُصْرَان: مصارين، والتصغير والتكسير من وادٍ واحد،))[1] مرجحًا كون "أُصَيْلَان" بمعنى "أَصِيْل" من المصغر على خلاف المكبر منه، ومثل ذلك عنده "مُغَيْرِبَان" في تصغير "مَغْرِب"، وهو ما عليه معظم النحاة [2].

خامساً - الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم[3]

أورد ابن جني في باب "الإعراب والبناء" أن الجرَّ: ((يختصُّ بالأسماءِ ولا يدخل في الأفعال، والجزمُ يختصُّ بالأفعالِ ولا يدخل الأسماءِ))[4]. إذ قال سيبويه: ((وليسَ في الأسماءِ جزمٌ، لتمكُّنها وللحاق التنوين))[5]، وقال أيضًا: ((وليسَ في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنّهُ ليسَ

= والأشموني، شرح الألفية، ٧٠٨/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٥٦٤/٢.

(١) ابن عقيل، المساعد، ٥١٧/٣.

(٢) ينظر المصدر نفسه، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ٣٢٣.

(٣) ينظر المسألة في سيبويه، الكتاب ١٤/١، وابن السراج، الأصول، ١٤٦/٢، وابن الوراق، علل النحو، ١٤٥والزجاجي، الجمل، ٢، وابن بابشاذ، شرح كتاب الجمل للزجاجي، ١٨-١٩، والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، / ٨٧، ١٦٨، والجزولي، المقدمة الجزولية، ١٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٧٣/١، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ١١٧، وابن عصفور، شرح الجمل، ١١٤/١، وابن مالك، التسهيل، ٨، شرح التسهيل، ٤٤/١ وابن أبي ربيع، البسيط، ١/ ١٧٣-١٧٤، وابن عقيل، المساعد، ٢٢/١-٢٣والشاطبي، المقاصد، ١٣٤، ٢٢٠، والسيوطي، الهمع، ٦٤/١.

(٤) ابن جني، اللمع، ١٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ١٤/١.

في الأسماءِ جزمٌ، لأنّ المجرورَ داخلٌ في المضاف معاقبٌ للتنوين))[١].

وأورد السيرافي في شرحه للكتاب استحالةَ وجودِ الجرِّ في الأفعال من عدّةِ أوجه؛ أهمُّها قوله: ((إنَّ الجرَّ إنَّما يكون بأدواتٍ يستحيلُ دخولُها على الأفعال، وهي حروفُ الجرِّ وبالإضافةِ المحضةِ، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنًى يعقل))[٢]. **وعلَّلَ الزجاجي عدمَ جوازِ جزمِ الأسماءِ وجرِّ الأفعالِ بقوله: ((وإنَّما لم تُجْزَمِ الأسماءُ، لأنَّها متمكنةٌ تلزمها الحركةُ والتنوينُ، فلو جُزِمَتْ لذهبَ منها حركةٌ وتنوينٌ، وكانتْ تَخْتَلُّ، ولم تُخْفَضِ الأفعالُ، لأنّ الخَفْضَ لا يكون إلَّا بالإضافة، ولا مَعْنًى للإضافة إلى الأفعال، لأنَّها لا تملكُ شيئًا، ولا تستحقُّهُ))**[٣]، **وقِيْلَ لم تجزمِ الأسماءُ لاستحالةِ دخولِ الأدواتِ الجازمةِ عليها، لأنّ هذه الأدوات جاءت لمعانٍ كالنفي أو النهي أو الأمر أو الجزاء، لذا كان دخولها على الأسماء غير جائز**[٤].

وبسط قول الزجاجي ابن بابشاذ[٥] **فبيّن أنّ الأسماءَ لم تُجْزَمْ لتمكُّنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جُزِمَتْ لأبطلَ الجازم الحركة، وإذا**

(١) المصدر نفسه ١/١٤.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/٤٢، وينظر النص بتصرف في ابن الوراق، علل النحو ١٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل ٧/١٠-١١.

(٣) الزجاجي، الجمل في النحو ٢.

(٤) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٦، وابن الخشاب، المرتجل، ٥٢،

(٥) ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوي المصري، ت: (٤٦٩هـ)، له مصنفات منها: المقدمة في النحو، وشرحها، وشرح الجمل للزجاجي، ينظر: القفطي، انباه الرواة، ٢/٩٥، وعمر كحالة، معجم المؤلفين ٥/١٢.

زالت الحركة زال بزوالها التنوين، لأنّ التنوينَ تابعٌ للحركة، ولو زالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين، أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلةً أو مفعولةً أو مضافًا إليها، والآخر: التنوين الذي هو دليل كونه منصرفًا(١). **وأضاف الرضي وغيره إنَّما اختصتِ الأسماءُ بالجرِّ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيها وفرعٌ في الأفعال فكانت أقوى، فلذلك خُصَّتْ بحركةِ الجرِّ، لأنّ الحركةَ أقوى من السكون، والأفعالُ دونها في المنزلة، فخصتْ بالسكون**(٢).

ومما يذكر هنا أنّ بعضَ العلماء عدُّوا الجرَّ في الأسماء نظيرَ الجزم في الأفعال(٣) **إذ قال الجرجاني: ((الجزمُ في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم، ولا يكون الجرُّ في الأفعال، ولا الجزمُ في الأسماء، وأما تخصيص الجزم بالفعل فلأجل أنّه إسقاطٌ وتخفيفٌ، والفعلُ أثقلُ من الاسم. ألا ترى أنّهم لم يصوغوا فِعْلًا خُمَاسِيًا كما صَاغوا الاسمَ نحوَ سَفَرْجَلٍ وصَهْصَلِقٍ، ولا شبهه في أنّ التخفيفَ بالأثقلِ أَشْبَهُ منه بالأَخَفِّ))**(٤). **وذهب ابن مالك إلى أنّ**

(١) ينظر ابن بابشاذ، شرح الجمل، ١٨-١٩، وينظر هذا التعليل في: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ١٦٩/١، وابن الخشاب، المرتجل، ٥٣، والجزولي، المقدمة الجزولية، ١٠، والعكبري، اللباب، ٦٥/١ وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٧٣، وابن أبي الربيع، البسيط، ١٨٣.

(٢) ينظر الرضي، شرح الكافية، ٤٤/١ وابن بابشاذ، شرح جمل، ١٨، والعكبري، اللباب، ٤٧/١.

(٣) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٧٣، والعكبري، اللباب، ٦٥/١، ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٨/١، ٨/٧، والشلوبيني، أبو علي، التوطئة، ١٣٤، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢٠٩، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ١٤٧/٢.

(٤) الجرجاني، المقتصد، ١٦٨/١، وينظر المصدر نفسه ١ /١٨٦، و((صَهْصَلِق)): الصوت =

الاسمَ خُصَّ بالجر لأنّ عاملَه لا يستقِلُّ فَيُحْمَلُ غيره عليه بخلاف الرفع والنصب، كما خُصَّ الجزمُ بالفعلِ ليكون فيه كالعوضِ عمَّا فاته من المشاركة في الجرِّ[١]. فالجزمَ دخلَ على المضارع للتعويض عن الجرِّ الداخل على الاسم. لذا استحال الجمع بين العِوَّض والمُعوَّض، وقد عدّ بعض الباحثين المحدثين هذا التعليل بعيدًا عن الواقع اللغوي للغة العربية لكون المعوّض منه وقع في كلمتين وليس في كلمة واحدة[٢] غير أنّ المازني ومعظم الكوفيين ذهبوا إلى أنّ الجزم ليس بإعراب[٣]. ويفهم من كلامهم أنّ الإعراب له ثلاث حالات هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، أما الجزم فعند من أثبته يكون إعرابًا بالحذف فقط[٤] في حين رفض أبو حيان الأندلسي الخوض في مثل هذه القضايا لعدم الجدوى منها إذ قال: ((والصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا، وهو أنّ التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على

= الشديد، ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (صهصلق) ٢٠٧/١٠.

(١) ينظر ابن مالك، التسهيل، ٨، وشرح التسهيل، ٤٤، والسيوطي، الهمع ٦٤/١، والصبان، حاشية الصبان، ١٢٦/١.

(٢) ينظر عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية، ١١٢.

(٣) ينظر رأي المازني في الزجاجي، في: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٩٤، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٨٣٦، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٧/١، والسيوطي، الهمع، ٦٤/١، والأشموني، شرح الألفية، ٢٧/١، والصبان، حاشية الصبان، ١٢٥/١.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٨٣٦.

الإطلاق، تعرضٌ للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل له، لأنّه يؤدي إلى التسلسل))[1] ويبدو أنّ ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي موافق مع ما جاء به علم اللغة الحديث الرفض لفكرة الخوض في مثل هذه المسائل[2].

سادساً - الضم في الفعل.

بيَّن ابن جني في باب (الإعراب والبناء) أنّ الضم لا يقع في الفعل مطلقًا[3]. وذكر الجرجاني: أنّ الضمَّ و الكسرَ لا يكونان في الفعل، وإنَّما يكون الضمُّ في الأسماءِ والحروفِ، فالضمُّ في الاسم نحو: أول وقبل و في الحروف في مثل: مُنْذُ[4] ولعلَّ عدم وجود الضم والكسر في الفعل يعود إلى ثقلهما وثقل الفعل[5].

ويعدُّ الفعل أثقل من الاسم لعدة أوجه؛ منها: أنّ الاسمَ أكثرُ من الفعل من حيث إنّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل وإذا ثَبُتَ أنّه أكثرُ في الكلام كان أكثرَ استعمالًا من جهةٍ، و الفعلُ يقتضي فاعلًا ومفعولًا فصارَ كالمركبِ منهما إذ لا يستغني عنهما، والاسم بمنزلة المفرد لأنَّه لا يقتضي شيئًا من ذلك، والمفردُ أخفُّ من

(١) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل، ١/١٣٩، وينظر النص في السيوطي، الهمع، ١/ ٦٤.

(٢) ينظر الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، ٧٠-٧١.

(٣) ينظر ابن جني، اللمع ١٧.

(٤) ينظر الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ١/١٤٥.

(٥) ينظر الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ١/٥٠، ٥٤، والسيوطي، الهمع، ١/٦٤، والأشموني، شرح الألفية، ١/٢٥.

المركب من جهة أخرى[١]، ويعدُّ الاسمُ أخفَّ من الفعل لأنّ الاسمَ يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، كما أنَّ الأسماء يكثر فيها الجمود لأنّها لا تتصرف، والأفعال من صفتها التصرف[٢].

سابعاً - أصالة الرفع في المضارع:

بيَّن ابن جني أنّ الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا أبدًا، وذلك لوقوعه موقع الاسم حتى يدخل عليه ما ينصبه، أو ما يجزمه [٣]. أي إنّ علة رفع المضارع عند ابن جني هي وقوعه موقع الاسم على مذهب البصريين[٤]. وذلك لمشابهته للاسم من أوجه عدة[٥]. وذهب الفراء إلى

(١) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ١٠٠-١٠١، وابن الوراق، علل النحو، ١٤٥، والأنباري، أسرار العربية، ١٧، والسهيلي، نتائج الفكر ٧٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥٧/١، والسيوطي، الأشباه والنظائر ٣٢٣/١.

(٢) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ١٠٠-١٠١.

(٣)) ينظر ابن جني، اللمع، ٨٨.

(٤) ينظر رأي البصريين في: المبرد، المقتضب، ٨٠/٤، والفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ٣٠٨ والأنباري، أسرار العربية، ٢٨، والإنصاف ٤٣٧، والسهيلي، نتائج الفكر، ٦٢ وابن مالك، التسهيل، ٢٢٨، وشرح التسهيل، ٣٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية، ٣/ ١٥١٩ وابن عقيل، المساعد، ٥٩/٣، والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٠٣/١، والزبيدي، ائتلاف النصرة ١٢٧، والسيوطي، الهمع ٥٣/١-٥٤، ٢٧٤/٢، والأشموني، شرح الألفية، ٥٤٧/٣.

(٥) ينظر المسألة في ابن السراج، الأصول، ١٤٦/٢، والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ١١٨/١-١١٩، والأنباري، أسرار العربية ٢٥، وابن الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ٣٧٦/١، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢٢٧.

أنَّه ارتفع لتعريه من العوامل الناصبة أو الجازمة[١] ونُسِبَ هذا الرأيُّ للكوفيين عامةً[٢] وإلى الأخفش من البصريين [٣]، في حين ذهبَ الكسائي إلى أنّه مرفوعٌ بحروف المضارعة[٤].

استدل العلماء بهذه القاعدة لتضعيف رأي كلٍّ من الكسائي والفراء[٥]، فقد رُدَّ على الكسائي بأنّه فساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألَّا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجود حروف المضارعة، لأنّ عاملَ النصبِ والجزمِ لا يدخل على عامل الرفع، فلمَّا وجبَ نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أنّ الزائد ليس هو

(١) ينظر رأي الفراء في الفراء، معاني القرآن ١ /٥٣، وابن الوراق، علل النحو، ١٨٨، والأنباري، أسرار العربية، ٢٩، والسهيلي، نتائج الفكر، ٦٢، وابن يعيش، شرح المفصل ١٢/٧، وابن مالك شرح عمدة الحافظ، ١/ ١٠٩، وابن هشام، شرح قطر الندى، ٤٧وابن عقيل، المساعد ٥٩/٣.

(٢) ينظر الأنباري، الإنصاف ٤٣٧، وابن عصفور، شرح الجمل، ١٣٠/١، وابن مالك، شرح ابن الناظم، ٤٧٣، وشرح التسهيل ٣٢٩/٣ والزبيدي، ائتلاف النصرة ١٢٧ والأزهري، خالد، التصريح ٣٥٦/٢، والأشموني، شرح الألفية، ٥٤٧/٣.

(٣) ينظر ابن عقيل، المساعد، ٥٩/٣، والأزهري، خالد، التصريح، ٣٥٦/٢، ولم أقف على هذا الرأي للأخفش في كتبه، بل أنّ ما هو مصرح به موافقته للبصريين إذ قال: ((وإنما رفع لموقعه موضع الأسماء)) ينظر الأخفش، معاني القرآن، ١٣٣/١.

(٤) ينظر رأي الكسائي في ابن الوراق، علل النحو، ١٨٨، والأنباري، أسرار العربية ٢٩، والإنصاف، ٤٣٧، والسهيلي، نتائج الفكر، ٦٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٢/٧، وابن هشام، شرح قطر الندى، ٤٧ وابن عقيل، المساعد ٥٩/٣ والسيوطي، الهمع، ٢٧٣/٢، والأشموني، شرح الألفية، ٥٤٧/٣.

(٥) ينظر الأنباري، الإنصاف ٤٣٩-٤٤١، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٢/٧.

العامل[١]، فلم يسمع بعامل في الفعل تدخل عليه اللام ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٢]، فدلَّ عدمُ وجودِ النظير على كونه غير عامل[٣]. وأما قول الفراء فضعيف، لأنّه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع [٤]، وهذا باطلٌ لأنَّه لا خلافَ عندَ النحاةِ من أنّ الرفعَ قبلَ النصبِ والجزمِ[٥]، ويُسْتَدَلُّ على ذلك بأنّ: ((الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلمَّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسدًا)) [٦] كما ردّ على الفراء بأنّ التجرد عدمي والرفع وجودي، و العدمي لا يكون علةً للوجودي[٧]. إلَّا أنّ ابن مالك لم يسلم بعدمية التجرد فقال: ((لا نُسَلِّمْ أنّ التجريد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنّه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله، مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال

(١) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ١٨٨، والأنباري، أسرار العربية، ٢٩، والإنصاف، ٤٤٠، والعكبري، اللباب، ٢/٢٥-٢٦.

(٢) سورة الشعراء آية ٤٩.

(٣) ينظر ابن جني، الخصائص، ١/١٩٧.

(٤) ينظر ابن الوراق، علل النحو ١٨٩، والأنباري، أسرار العربية، ٢٩، والإنصاف، ٤٣٩، والسهيلي، نتائج الفكر ٦٢.

(٥) ينظر ابن الوراق، علل النحو، ١٨٩ والأنباري، أسرار العربية، ٢٩، والإنصاف، ٤٣٩.

(٦) الأنباري، الإنصاف، ٤٣٩-٤٤٠.

(٧) ينظر الأشموني، شرح الألفية، ٣/٥٤٧.

الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي))[1] فالتجرُّدُ أمرٌ وجودي، لكونه خاليًا من الناصب والجازم، لا لعدم وجودِ ناصبٍ وجازمٍ[2].

واختار ابنُ مالك وغيره مذهبَ الفراء القائلَ بأنّ الفعلَ المضارعَ ارتفع لتجرُّدِهِ من عوامل النصب والجزم[3] إذ قال ابن مالك في شرح الكافية: ((لسلامته من النقض، بخلاف الأول، فإنَّه يَنْتَقِضُ بنحو: "هَلَّا تَفْعَلُ"، "وجَعَلْتُ أَفْعَلُ"، "ومَالَكَ لا تَفْعَلُ"، و "رَأَيْتُ الذي يَفْعَلُ"، فإنّ الفعلَ في هذه المواضع مرفوعٌ مع أنّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافعٌ غَيْرُ وقوعِهِ موقعَ الاسمِ لكانَ في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبَطُلَ القولُ بأنّ رافعَه وقوعُهُ موقعَ الاسم، وصَحَّ القولُ بأنّ رافعَه التجرُّدُ منَ الجازمِ والناصبِ))[4]، واصفًا إيَّاه بأنه أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابنَ يعيش نَسَبَ إلى جماعة من البصريين قولهم إنّ الفعلَ المضارعَ ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية مطلقًا، رادّا عليهم

(١) ابن مالك، شرح ابن الناظم، ٤٧٤، وينظر رأي ابن مالك في: الأشموني، شرح الألفية، ٥٤٧/٣.

(٢) ينظر الأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٣٥٦/٢.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في: ابن مالك، التسهيل، ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية، ١٥١٩/٣، و شرح عمدة الحافظ، ١٠٩/١، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ٤٧٣، والرضي، شرح الكافية، ٢٦/٤ وابن هشام، شرح قطر الندى، ٤٧، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، ٧٦٢/٢، والسيوطي، الهمع ٢٧٤/٢، والخضري، حاشية على شرح ابن عقيل ١٠٩/٢.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٥١٩-١٥٢٠وينظرالأشموني، شرح الألفية، ٥٤٧/٣.

(٥) ينظر رأي ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ١٠٩/١، وابن أبي الربيع، البسيط، الحاشية، ٢٢٧.

ذلك بقوله: ((وذلك ضعيفٌ لأنّ التعريَ عدمُ العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء فلا يصحُّ أن يكون عاملًا)) [١].

ويبدو أنّ ابن يعيش قَصَدَ بجماعة من البصريين "الأخفش" و"الزجاج" فقد أشارت بعض المصادر إلى أنّهما خالفا البصريين في علة رفع الفعل المضارع[٢]**، إذ قال ابن عقيل: ((وقيل: رافعه تعريه من العوامل مطلقا، وهو قول جماعة، ونسبه الخضراوي للفراء والأخفش))** [٣].

وفي كلام ابن جني إشارة إلى أنَّ الرفعَ عند النحاة قبل النصب والجزم في الفعل المضارع[٤] **إذ قال الجرجاني: ((فالرفعُ في الرُّتبةِ قبلَ النَّصبِ والجرِّ، وذلكَ أنّ الرفعَ يَسْتَغْنِي عن النَّصبِ والجَرِّ، نحو: قَامَ زيدٌ، وعمروٌ منطلقٌ. والنَّصبُ والجَرُّ لا يكونانِ حتى يتقدمَ الرفعُ نحو: قامَ زيدٌ قيامًا، ومَرَرْتُ بعمرٍو اليومَ))**[٥] **وقال في موضع آخر: ((اعلمْ أنّ أسبقَ الحركاتِ في الرُّتبةِ هو الرفعُ، وذلكَ لأجل أنّه يَسْتَغْنِي عن صاحبيه وهما يفتقران إليه. وتقول: قامَ زيدٌ، وعمرٌو منطلقٌ، فتجدُ الكلامَ صحيحًا من غير النَّصبِ والجرِّ، إذ لا يجبُ أن تقول: قامَ زيدٌ قيامًا، ولا عمرٌو منطلقٌ اليومَ،**

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢/٧.

(٢) ينظر ابن عقيل، المساعد، ٥٩/٣، والأزهري، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، ٢/ ٣٥٦.

(٣) ابن عقيل، المساعد ٥٩/٣.

(٤) ينظر ابن جني، اللمع، ٨٨، والفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ٢٧، وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٢٧٣.

(٥) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ٢٠٩/١.

ولا أنْ تقولَ: قامَ زيدٌ إلى عمرٍو. وإنَّما يكون للمنصوب والمجرور فائدةٌ لا يبطلُ بعدمِها أصلُ الكلام))[1] وعلَّل الرضي ذلك بقوله: ((لأنّ عاملَ الرفعِ في المضارع مقدمٌ على عاملي النَّصبِ والجزمِ، إذ عاملُ الرفعِ هو التجرُّدُ عنهما، أو الحاصلُ عند التجرُّدِ عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازمُ طارئًا على الرافع))[2].

ثامناً - حذف الشيء لفظاً لثبوته تقديراً:

– ذكر ابن جني في باب "جمع المؤنث السالم": أنّ الأصل في مسلمة عند جمعها جمع مؤنث سالم أن تقول: (مسلمتات)، فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم المؤنث الواحد علامتا تأنيث[3].

إذ قال المبرد: ((وإنَّما حذفت التاء من مسلمة؛ لأنّها علم التأنيث، والألف والتاء في مسلمات علم التأنيث، ومحال أنْ يدخل تأنيث على تأنيث))[4] وقال في موضع آخر: ((وأَمَّا حَذْفُ التاءِ التي كانت في الواحد، فلأنّ الألفَ والتاءَ إنَّما دخلتا في الجمع للتأنيث؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث؛ لأنّ هذهِ العلاماتِ إنَّما تدخلُ في المذكر لتُؤَنِّثَهُ، فحذفتِ التاءُ التي في "حَمْدَة " وأخواتها، لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع))[5].

---

(١)) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ١/٢٠٩.

(٢) الرضي الاستراباي، شرح الكافية، ٤/٨.

(٣) ينظر ابن جني، اللمع، ٢٦-٢٧، وينظر المسألة في ابن جني، الخصائص ٣/٢٣٥، والأنباري، أسرار العربية، ٦٠، وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ١/٢٩٣، والسيوطي، الهمع، ١/ ٣٣، ٧١-٧٢.

(٤) المبرد، المقتضب، ١/١٤٤.

(٥) المبرد، المقتضب، ٤/٧.

وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله: ((اعلم أنّ مسلماتٍ كان الأصلُ فيه أن يقال: مُسْلِمَتاتُ، فلا يحذفُ شيءٌ من الواحد إلَّا أنّهم كرهوا اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد فحذفوه))[١]. واستدل ابن يعيش بهذه القاعدة عند حديثه عن خلاف العلماء في حقيقة الألف والتاء اللاحقة بجمع المؤنث السالم[٢]، فبيّن أنّ قومًا من المتقدمين ذهبوا إلى أنّ التاء للجمع والتأنيث والألف للتفريق بين المفرد والجمع[٣]، ورأى قوم آخرون أنّ التاء للتأنيث والألف للجمع[٤]، مرجحًا رأي الكثير من النحاة من أنّ الألف والتاء للتأنيث والجمع[٥]، مستدلًا على ذلك بأمرين: ((أحدهما إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك مسلمات فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى لئلَّا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث، والأمر الثاني أنَّك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث)) [٦]. على حين رجّح بعض الباحثين المحدثين أن دلالة الجمع حصلت في مثل (فاطمات) من الزيادة في طول

(١) الجرجاني، المقتصد، ٢٠٤/١.

(٢) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/٥.

(٣) ينظر المصدر نفسه، وينظر هذا الرأي في الأنباري، أسرار العربية ٦١، وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٢٩٣/١.

(٤) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/٥، قيل هذا الرأي للكوفيين، ينظر هذا الرأي في: ابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٢٩٣/١، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ٨٨.

(٥) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/٥، وينظر هذا الرأي في المبرد، المقتضب، ٧/٤، وابن القواس شرح ألفية ابن المعطي، ٢٩٣/١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ٦/٥. وينظر هذا الكلام في الأنباري، أسرار العربية ٦١، وابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ٢٩٦/١.

الكلمة، أي من تحويل المقطع القصير في آخر الكلمة إلى مقطع طويل مغلق، وذلك عن طريق إشباع الفتحة لتصبح ألفًا(١).

وقد استدل الأنباري بهذه القاعدة لتوجيهه الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين حول مسألة: "هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟ "(٢) **للردِّ على الكوفيين ومن تبعهم حيث أجازوا جمع: طلحة: طلحون، وذلك لأنّ التاء في "طلحة" سقطت في الطلحات والمسلمات فلمَّا سقطت هذه التاء بقي الاسم بغير تاءٍ؛ فجاز لذلك جمعه بالواو والنون**(٣)**، في حين منع البصريون مثل هذا الجمع معللين ذلك بأنّ المفرد منه فيه علامة تأنيث، والواو والنون علامة تذكير، ولو جاز مثل هذا الجمع لأدّى ذلك إلى الجمع بين علامتين متضادتين في اسم واحد، وذلك غير جائز في كلامهم**(٤)**. والصحيح عندهم جمعه جمع مؤنث سالم**(٥)**، وبيّن الأنباري فساد مذهب الكوفيين بقوله: ((لأنّ التاءَ وإن كانت محذوفة لفظًا إلَّا أنَّها ثابتة تقديرًا، لأنّ الأصلَ فيها أن تكون ثابتةً))**(٦)**، مستدلًا على صحة جمعهم مثل: مسلمة على مسلمات بقوله: ((لأنّهم لمَّا أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء**

(١) ينظر إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ١١٠.

(٢) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٤، وابن عصفور، شرح الجمل، ١٤٧/١، والأندلسي، أبو حيان، الارتشاف، ٥٧٢، وابن عقيل، المساعد، ٥٠/١.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في: الأنباري، الإنصاف، ٣٥، والعكبري، اللباب، ١٢٢/١، وابن عصفور، شرح الجمل، ١٤٧/١، والأندلسي، الارتشاف، ٥٧٢، وابن عقيل، المساعد، ٥٠/١.

(٤) ينظر الأنباري، الإنصاف، ٣٦، وينظر سيبويه، الكتاب، ٣٩٤/٣، والمبرد، المقتضب، ٧/٤-٨ والعكبري، اللباب، ١٢٢/١.

(٥) ينظر، العكبري، اللباب، ١٢٢/١، وابن عقيل، المساعد، ٧٥/١، والسلسيلي، شفاء العليل، ١٦٨/١.

(٦) ينظر الأنباري، الإنصاف ٣٧.

التي كانت في الواحد، لأنَّهم كرهوا أنْ يجمعوا بينهما؛ لأنّ كل واحدة منهما علامة تأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث))[١]، معللا حذفهم للتاء الأولى دون الثانية بقوله: ((وكان حذف الأولى أولى؛ لأنّ في الثانية زيادة معنىً، ألا ترى أنّ الأولى تدلُّ على التأنيث فقط، والثانية تدل على التأنيث والجمع))[٢] مع أنّ القياس أن تقول: "مسلمتات"، لأنّ هذه التاء قد غُيِّرَتْ لأجلها الكلمة وسُكِّنَ ما قبلها[٣]، واستدل ابن جني في "الخصائص " على أنّهم لم يلحقوا علامة تأنيث بأخرى فلم يقولوا "مسلمتات" لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث لدلالة أحداهما على الأخرى، وكذلك الحال في عدم جواز تثنية الاسم المثنى، لأنّ: ((ما حصل فيه من عَلَم التثنية مُؤْذِن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيًا يُؤْذِنُ بكونه في الحال الأولى مُفْرَدًا؛ وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير))[٤].

تاسعاً : اختصاص التثنية والجمع بالأسماء دون الأفعال والحروف:

ذكر ابن جني في باب (التثنية) أنّ التثنية والجمع للأسماء دون الأفعال والحروف[٥] وقد علَّل الجزولي كونَ التثنيةَ و الجمعَ تَخْتَصُّ بالأسماء دون الأفعال؛ لأنّه لا يصحُّ التكثير وضمُّ الشيء إلى مثله إلَّا في الأنواع والأشخاص دون الأجناس، ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ فلا تجمعُ الأفعالُ ولا تُثَنَّى، كما لا يصحُّ جمعُ مدلولاتِها وتثنيتها[٦]. وعليه فالغاية من

(١) الأنباري، الإنصاف ٣٧.

(٢)) المصدر نفسه.

(٣) ينظر السيوطي، الهمع، ١/٧١-٧٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ٣/٢٣٥.

(٥) ينظر ابن جني، اللمع ٢٤-٢٥.

(٦) ينظر الجزولي، المقدمة الجزولية، ١١، وابن أبي الربيع، البسيط، ١/٢١٦.

وجود التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير، لذا تمَّ الاستغناءُ عن تثنيته وجمعه من جهة[١]، ولفظ الفعل جنس يقع بلفظه على كل أنواعه، والغرض من التثنية والجمع تعدد المسميات، والجنس لا يتعدد من جهة أخرى[٢].

ورأى السيوطي علة عدمَ تثنية الفعل: ((أنّ الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير، ألا ترى أنّك تقول: ضرب زيدٌ عمرًا؛ ويمكن أن يكون ضُرِبَ مرةً واحدةً، ويمكن أن يكون ضُرِبَ مراتٍ، فهو إذن دليلٌ على القليل والكثير، والمثنى إنَّما يكون مدلوله مفردًا نحو رجل، ألا ترى أنّ لفظَ رجلٍ لا يدل إلَّا على واحد، وإذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلمَّا كان الفعل لا يدلُّ على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وأيضًا فأنَّ العرب لم تثنه)) [٣]. وفهم من ذلك أنّ السيوطي علل عدم جواز تثنية الفعل من جهتين: استحالة دلالة الفعل على ذلك من جهة، وعدم السماع من العرب الموثوق بفصاحتهم من جهةٍ أخرى. و مما يدعم كون التثنية والجمع تختص بالأسماء دون الأفعال، كون الأسماء أكثر تصرفًا من الأفعال، لذا عُدَّتْ أصلًا والأفعال فرعًا عليها، ولمَّا كان للأصل من الاتّساع والتصرف ما ليس للفعل[٤]، لذا اختصت ظاهرةُ التثنية والجمع بالاسم دون الفعل.

(١) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/٧.

(٢) ينظر العكبري، اللباب، ٩٦.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣٢٢/١.

(٤) ينظر ابن جني، الخصائص، ٨٢/٣.

الخاتمة

- تعكس قواعد التوجيه طبيعة التفكير النحوي الذي امتاز به النحاة لما لها من أهمية بالغة في توجيه الأحكام النحوية المختلفة.
- اعتمد ابن جني في قواعد التوجيه على أصول النحو العربي المتفق عليها عند النحاة
- مثلت قواعد التوجيه النحوي ركيزة أساسية عند ابن جني، إذ اعتمد عليها كثيرًا في توجيه الحكم النحوي وفقا لما يرى.
- تنوعت قواعد الأدلة التي اعتمد عليها ابن جني في كتابه؛ فمنها ما يختص بالسماع كالكثرة والاستعمال أو الشذوذ والضرورة، ومنها ما يختص بالقياس من حيث الأصل والفرع، والعلة القائمة بينهما وغيرها.
- أظهرت الدراسة مدى قدرة ابن جني على توظيف كثير من هذه القواعد من أجل الاستدلال بها على صحة المذهب الذي يتبناه.

المصادر والمراجع

١- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.

٤- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٥- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م

٦- الأشموني، نور الدين بن يوسف بن محمد الأشموني، شرح على ألفية ابن مالك "المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

٧- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤

٨- أميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦

٩– الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
– أسرار العربية، عناية: محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
١٠– الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف:
– ارتشاف الضَرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ومطبعة المدني، ط١، ١٩٩٨م.
– البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ن ١٩٩٣م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
١١– ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح كتاب الجمل للزجاجي، تحقيق: حسين علي لفته السعدي، جامعة بغداد . العراق، ٢٠٠٣م.
١٢– البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.
١٣– الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.
١٤– الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، شعبان عبد الوهاب محمد.

١٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني:.
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد، القصيم.
- اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار المجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
١٦- ابن الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي الهلالي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.
١٧- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
١٨- الخضري، محمد، حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، دمشق
١٩- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٢٠- الرضي الأستربادي، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، مطابع الشروق، بيروت، ١٩٧٣م.
٢١- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٢– الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وأعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٣– الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق،

– الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

– الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٤– الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥– السجستاني، أبو داوود سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داوود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت.

٢٦– ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٢٧– السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: عبد الله علي الحسيني، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م.

٢٨– السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق،

٢٩– السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٠- سيبويه، أبو بِشْر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٣١- السيرافي: أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٣٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال،

- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الاقتراح في أصول النحو، تعليق: عبد الكريم عطية، دار البيروتي، ط٢، ٢٠٠٦م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٠م.

٣٣- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ط١، ٢٠٠٧ م.

٣٤- شريف النجار، الأصول المرفوضة في التراكيب النحوية جمعا وتحليلا، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، العدد١، ٢٠١١م.

٣٥- الشلوبيني، أبو علي، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الكويت، ١٩٨١م.

٣٦- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة.

٣٧– عباس حسن، النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٨، ١٩٨٦م.
٣٨– عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، دار عمار، الأردن، عمان، ط١، ١٩٨٧م.
٣٩– ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، دار الكتب، ١٩٨٠م.
٤٠– ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
٤١– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٤٢– عمر كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٣– الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد:
- الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط١، ١٩٦٩م.
- التكلمة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض ط١، ١٩٨١م.
- المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
- المسائل الشيرازيات، حسن الهنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.
- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف النجار، دار عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠٣
٤٤– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت،

ط٣، ١٩٨٣م.
٤٥- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥م.
٤٦- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، عناية: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط٢، ١٩٥٢م.
٤٧- القطامي، عمير بن شييم التغلبي، الديوان، تحقيق: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
٤٨- القفطي، علي بن يوسف، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
٤٩- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.
٥٠- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد، إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية بن مالك، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م.
٥١- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
٥٢- ابن مالك، محمد بن عبد الله:
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧م
- شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، عدنان الدوري، مطبعة العاني،

بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٥٣- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٥٤- محمد أسعد طلس، أبو الفتح ابن جني وأثره في اللغة العربية، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ٣٠، ج ٤، ١٩٥٥م.

٥٥- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٥٦- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٥٧- ابن الناظم، شرح الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٨- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف:
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد خير حلبي، دار المعرفة، بيروت
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١

٥٩- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٦٠- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

فهرس الموضوعات

الملخص ..... – ١٨١ –
المقدمة ..... – ١٨٢ –
المبحث الأول: قواعد الدليل الخاصة بالسماع ..... – ١٨٥ –
أولًا: الأصل المرفوض:..... – ١٨٥ –
ثانيًا – حمل السماع على الضرورة الشعرية: ..... – ١٨٨ –
ثالثًا – كثرة الاستعمال: ..... – ١٩٤ –
رابعًا: تعارض السماع والقياس..... – ١٩٧ –
خامسًا: مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد: ..... – ٢٠٠ –
المبحث الثاني: قواعد الدليل المختصة بالقياس ..... – ٢٠٢ –
أولا: ترجيح القياس على السماع: ..... – ٢٠٢ –
ثانيًا – علة التغليب: ..... – ٢٠٥ –
ثالثًا: علة التخفيف:..... – ٢١١ –
رابعًا: ما جاء معدولًا على غير القياس: ..... – ٢١٢ –
خامسًا – الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم..... – ٢٢٢ –
سادسًا – الضم في الفعل. ..... – ٢٢٦ –
سابعًا – أصالة الرفع في المضارع:..... – ٢٢٧ –
ثامنًا – حذف الشيء لفظًا لثبوته تقديرًا: ..... – ٢٣٢ –
تاسعًا : اختصاص التثنية والجمع بالأسماء دون الأفعال والحروف:..... – ٢٣٥ –
الخاتمة ..... – ٢٣٧ –
المصادر والمراجع ..... – ٢٣٨ –
فهرس الموضوعات ..... – ٢٤٦ –